

القسم الثالث

أبعاد التحالف الطبّقي بين
المثقفين الوطنيين والعمال والفلاحين

الفصل الثامن

اصالة وثورية الطبقات المنتجة وهامشية الطبقات المستغلة

مدخل :

بالرغم من أن مبدأ علاقة وارتباط المثقفين الوطنيين والثوريين بالطبقات الكادحة في المجتمع هي علاقة وارتباط صميمي وقضية أصبحت بديهية في إطار النضال الوطني والعمل السياسي على الأقل ، إلا أن الأمر يحتاج في تقديرنا الى تحليل أبعاد هذه العلاقة برؤية تاريخية وطبقية أكثر عمقا ، وبعدا اجتماعيا أكثر شمولاً ، وذلك حتى نتجاوز بفهم هذه القضية الأساسية مجرد كونها مفهوما سياسيا يباح استخدامه للمناورات والتكتيكات السياسية لكل من يحتاج الى ذلك عند الاقتضاء فقط ، أو مجرد كونها موقفا شخصيا يستطيع أن يتقمصه أى شخص متى شاء ويتخلى عنه متى يشاء ، بفض النظر عن صفته الاجتماعية أو بعده الطبقي ، ويتجاوز بها الى حقيقة كونها قضية تاريخية وطبقية في الأساس ، ولم تكن هوية شخصية في التفكير أو مهارة في التصرف الدبلوماسي والسياسي عادة .

اذ لا بد وأن نتساءل بحزم وجدية عن الاسباب التي تجعلنا نقبل بالافتراض الشائع والقائل : بأن كل مثقف وطني وثوري هو بالضرورة حليف للطبقات العاملة من فلاحين وعمال وبرجوازية وطنية صغيرة، وهل هذا التحالف والارتباط الجدلي يستمد حقيقة وجوده من واقع كون هؤلاء المثقفين الوطنيين والثوريين هم هكذا بحكم طبيعتهم « ثوريين » ، ويأتى تحالفهم مع الطبقات الكادحة نتيحة تقديرهم لاحتياج هذه الطبقات لجهودهم وآرائهم في نضالها وحل مشاكلها ، باعتبار أن الطريق الوطني والثوري هو انسب الطرق وأجداها لتحرير هذه الطبقات وإزالة الظلم والاستغلال عنها ؟ أم أن العكس هو الصحيح ، حيث يمكن المد الوطني والثوري في جوهر التكوين الاجتماعي والتاريخي لهذه الطبقات العاملة ؟ ويقتصر دور المثقفين الوطنيين والثوريين باعتبارهم جزء لا يتجزأ من هذه الطبقات نفسها على القيام ببلورة هذا المد الوطني والثوري والتعبير عنه والقيام بدور الطليعة في مسيرته النضالية ؟

وإذا كنا لا نجد كبير عناء فى ضوء كل ما سبق من تحليلات وتفاصيل فى هذا البحث أن نفترض خطأ التساؤل الأول وسلامة التساؤل الثانى ، فإن الشيء الذى سيبقى علينا تحليله هنا هو الرد على هذا التساؤل : ما هو الأساس الاجتماعى والتاريخى الذى نجزم من خلاله بوطنية وثورية الطبقات الشعبية العاملة والمنتجة فى المجتمع واعتبارها التجسيد الحقيقى لوجوده ، ومن خلالهم تتحقق حركة الواقع وتطوره فى الطبيعة والمجتمع أكثر فأكثر ، كمسألة تاريخية وجدلية ، وارتباط المثقفين الوطنيين بهذه الطبقات كأدوات تعبيرية وطليعة نضالية لا أكثر ، وذلك حتى لا تقل هذه المسألة كما يظن الكثيرون من الانتهازيين ممن لا صنة لهم بها الا كمجرد هواية للاستعراض الشخصى أو مهارة فى التصرف الدبلوماسى عند الاقتضاء ، كما سبقت الإشارة .

ولنبدا فى هذا الفصل البحث فى البعد الاجتماعى والجدل لوطنية وثورية الطبقات العاملة والمنتجة وأساسه التاريخى ، ثم نناقش بعد ذلك وطنية وثورية المثقفين الوطنيين وعلاقتهم الجدلية بهذه الطبقات فى الفصل التالى والآخر من هذا البحث .

الأسس الاجتماعية والتاريخية لثورية الطبقات المنتجة

ان الطبقات القاعدية والوسطى التى تشكل الغالبية العظمى من أفراد أى مجتمع قد دلت كل حقائق التاريخ والتطور وطبيعة الوقائع المعاشة أنها ذات مصالح مادية واقتصادية مترابطة ، وأبعاد فكرية وأيدولوجية ثورية مشتركة ، بل وتشكل المصدر والأرضية التاريخية الحقة التى لا نجد فى تاريخ البشرية كلها أية فكرة ثورية أو تحول ثورى فى تاريخ الطبيعة والمجتمع قد تمت بمعزل عن هذه الطبقات أو بعضها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، والعكس بالعكس صحيح بالنسبة للأقليات الطبقة المسيطرة التى تقف دائما ضد حركة التاريخ وتتميز دائما باستراتيجية فكرية وأيدولوجية محافظة ورجعية وذات طبيعة انتهازية واستغلالية متسلطة دائما ، كما أن الفئات والطبقات الشعبية عموما « الجماهير الشعبية المنتجة » هى دائما بما تعيشه من ظروف وأوضاع اجتماعية واقتصادية مختلفة تقدم بلا أدنى شك أو غموض التفسير الحقيقى والعلمى للواقع الاجتماعى القائم ، وتأكيد كينونته من جهة ، وهى من جهة أخرى قد قدمت بما مرت به من مراحل التطور التاريخى المختلفة للمجتمع البشرى منذ المشاعية وحتى عهد الاشتراكية والأمبريالية فى الوقت الحاضر ، قدمت التفسير الحقيقى للتاريخ ، بل لقد صنعت بذلك التاريخ الانسانى نفسه على هذا الكوكب

ابتداء من اكتشاف النار والتقاط الثمار حتى سفن الفضاء وارتداد الكواكب الأخرى .

وهي بذلك لم تكن قد صنعتها وفسرته بطريقة صحيحة من خلال وجودها وفعاليتها فيه وحسب ، ولكنها ما تزال كذلك هي التعبير الجدلي الصحيح لمساره المتطور في الحاضر والمستقبل ، بلا توقف ، وتعبير عن أشد جوانبه ثورية وتقدمية بلا كلل وبغير موارد ، ومن خلالها فحسب يتحقق قانون الجدول والتطور التاريخي نفسه وفعاليتها المحتملة في الطبيعة والمجتمع أكثر فأكثر .

إنها أيضا بنمط علاقاتها الانتاجية والاجتماعية ومضمون أيديولوجيتها التقدمية والمتحررة تشكل التجسيد الفعلي للوجود الحقيقي للمجتمع الذي ينسجم مع قوانين التحول والتطور الإيجابي في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والطبقي أيضا أزاء أيديولوجيات الأقليات الطبقة المستغلة والمنحلة . فخيال أيديولوجيات الانحطاط - كما يقول روجيه جارودي - تصعد هذه الطبقات لأنها دائما تقبل الواقع حكما لأفكارها كلها ، ابتداء من ديكاارت الى ديدرو في مواجهة الاقطاعية المتعنتة ، ومن ماركس وانجلز الى لينين وستالين ، في مواجهة الرأسمالية السائرة خلال قرن نحو مرحلتها « المتعنتة » (١) .

الطبقات المستغلة كظاهرة عرضية خاطئة

ومن هنا تتأكد حقيقة تاريخية واجتماعية أخرى لا تقل أهمية عن الحقائق السابقة وهي أن كل أشكال الوجود الطبقي والاجتماعي الأخرى التي تلاحظ دائما خارج اطار الطبقات الشعبية العاملة والمنتجة بصورة مباشرة وغير مباشرة هي : اما فئات اجتماعية هامشية ملحقة ومكدة لها ، كالمتقنين الوطنيين والثوريين أو الموظفين والاداريين والجنود والفنانين والصحفيين ممن ينتمون أساسا لهذه الطبقات العاملة ويتبنون أيديولوجيتها بقناعة ويدافعون عنها بصديق من خلال منظماتها السياسية والجماعية المختلفة ، أو متحالفة معها الى هذا الحد أو ذاك كالجروازية الوطنية الصغيرة غير المستغلة . أما ما عدا ذلك من الفئات والطبقات الأخرى التي عرفت في تاريخ المجتمعات وحتى اليوم من اقطاع وبرجوازية مستغلة ورأسمالية

(١) روجيه جارودي : النظرية المادية في المعرفة ، مرجع سابق ، ص ٤٣٦ و ٤٣٧ .

وغيرها من الجماعات الأولجاركية العسكرية والدكتاتوريات المستبدة والأرستقراطيات السياسية والاجتماعية والعشائرية بمختلف أشكالها وأيدولوجياتها المثالية والأسطورية المعادية للعلم والتاريخ من جهة والمفرقة فى الرجعية والتخلف والاستغلال للطبقات المنتجة الأخرى من جهة ثانية ، فانها جميعا لم تكن وفقا لهذا التفسير الجدلى مجرد أشياء خارج التاريخ والوجود الحقيقى للمجتمع وزائدة عليه فحسب ، ولكنها تشكل التجسيد الفعلى لواحد من أهم أخطاء المجتمع البشرى فى نضاله عبر التاريخ ضد قهر الطبيعة وصولا الى تحقيق حريته وسيادته ورفاهيته وتقدمه عليها أكثر فأكثر ، الأمر الذى اضطره منذ وقت مبكر فى النضال ضد شكلين رئيسيين من أشكال القهر وهما قهر الطبيعة من جهة وقهر المجتمع الناجم عن ذلك الخطأ من جهة ثانية حتى اليوم .

فلقد برز نظام تعدد الطبقات فى بعض المراحل التاريخية وكما لو كان هو ممر العبور الأساسى الذى لا مناص من اجتيازه ، والضرية المرهقة التى توجب على المجتمع الانسانى أن يدفعها من أجل الظفر بأعظم الانتصارات التاريخية الحاسمة فى نضاله ضد الطبيعة ، الأمر الذى دفع هذه الفئات والطبقات الطفيلية المستفيدة من هذا الخطأ الفادح والتى هى ثمرته الى تكريس وجوده وتقديمه باعتباره الحقيقة المثلثى والوحيدة الصالحة لتنظيم هذا العالم وتدير شئونه وتفسير وجوده بغير بديل ، رغم أن كل الانتصارات التقدمية التى حققها المجتمع الانسانى حتى اليوم فى ظل ادعاء الملكية الخاصة للثروة والسلطة والقوة وبسبب هذا الادعاء نفسه قد اقترنت بالعديد من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والانسانية من حروب واستعمار وغيره ، الأمر الذى كاد يجعل من انتصارات المجتمع الانسانى ضد الطبيعة تتحول الى أدوات قهر واستغلال اجتماعى وطبقى ضد المجتمع نفسه هى أكثر خطورة من قهر الطبيعة نفسها .

ففى جميع الانظمة التى سبقت الاشتراكية - كما يقول روجيه جارودى - حدثت التنمية من خلال نظام الطبقات العاملة ، فى شكل كوارث اقتصادية وسياسية ، لأن وسائل الانتاج كانت ملكية فردية ، سواء فى النظام العبودى أو الاقطاعى أو البرجوازى (٢) . كما أن نظام الطبقات برمته لم يكن فى حقيقته ودلالته العلمية والتاريخية أكثر من كونه - كما

يقول لينين - هو ما يتيج لقسم من المجتمع أن يستأثر بعمل الآخرين (٣) .
فمن خلال تملك بعض الأفراد لفائض الانتاج - كما يقول الدكتور الجوهري
أيضا - ظهرت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وظهر معها استغلال الانسان
للانسان . لذلك يمثل تملك وسائل الانتاج ، وما يتبعه من استغلال يمثل
الأساس الموضوعي لقيام الطبقات والصراع الطبقي (٤) .

فالنظام الطبقي يستمد وجوده في الأساس من وجود الملكية الخاصة
والاستيلاء على فائض الانتاج ويزول بزوالها ، أكثر مما يستمد وجوده
أو عدم وجوده من شروط تطور قوى الانتاج وتتالى المراحل التاريخية ،
أو مشروط وجوده بوجود المجتمع نفسه كنظام العمل والانتاج والأسرة
والسلطة والنفقة ... الخ . الأمر الذى أخطأ فيه ماركس حينما افترض
بحماس وتشدد بأن زوال النظام الطبقي وقيام الاشتراكية لن يتم الا فى ظل
المجتمع الصناعى واتساع نطاق طبقة العمال البروليتارية تحت سيطرة
الطبقة الرأسمالية ، وأن على كل المجتمعات التى ما تزال تعيش ما قبل
مرحلة الرأسمالية من اقطاعية وشبه اقطاعية أن تناضل أولا من أجل القضاء
على الطبقة الاقطاعية وخلق طبقة برجوازية ينجم عنها فيما بعد طبقة
بروليتارية من جهة ورأسمالية من جهة أخرى يختل معها التوازن لصالح
الأولى وضد الثانية التى هى آخر الطبقات ، وقد حان قطافها .

فلقد جاءت كل الوقائع اللاحقة لمهد ماركس وما بعده وحتى الآن
فى غير صالح هذه المقولة تماما ، وأعظم دليل على ذلك هو قيام أول نظام
اشتراكى فى الاتحاد السوفيتى وهى دولة غير صناعية وشبه اقطاعية .
ولقد حسم لينين هذه القضية بوضوح فى التأكيد على امكانية قيام الاشتراكية
فى بلد واحد وبتحالف العمال والفلاحين فى بناء الدولة والمجتمع الاشتراكى .

فنظام الطبقات الناجم عن نظام الملكية الخاصة والاستحواذ على فائض
انتاج الآخرين هو نظام زائد وعرضى فى وجوده ، سلبى معوق ومضر فى دوره
ووظيفته وليس مشروط قط بأية حالة من حالات التطور الاجتماعى ومراحله
التاريخية لأن المجتمع الانسانى قد عاش آلاف السنين فى مراحله المبكرة

(٣) لينين : فى الثورة والثورة الثقافية ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(٤) د . محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، ص ٢١٨ .

وما يزال بعضها كذلك حتى الآن دون ملكية خاصة وبالتالي بلا طبقات (٥) .
كما أن أكثر من ثلثي سكان الكرة الأرضية يقيمون اليوم أبهى الحضارات
وأكثرها استقرارا وتحقيقا لسعادة الانسان وتقدمه بفعل نفس الشيء
من خلال التنظيم الاشتراكي العلمى دون أن تكون كلها قد اضطرت للقبول
بالنظام الرأسمالى الكبير واقامة المجتمع الصناعى الرأسمالى أولا كشرط جدلى
لتحقيق الاشتراكية فى مجتمع لا طبقى .

ففى أى لحظة يستطيع فيها أى مجتمع من المجتمعات التى ما تزال
ترزح تحت نير هذا النظام العرصى المعوق أن يتخلص منه نهائيا سواء كان
هذا المجتمع اقطاعيا أو شبه اقطاعى أو رأسمالى ، فانه بذلك يكون قد استعاد
توازن حركة تطوره التاريخى المنسجم وطبيعة وجوده من جهة وصحح أعظم
خطأ عرفه تاريخ الممارسة البشرية فى نطاق الطبيعة والمجتمع من جهة ثانية ،
وحقق أعظم انتصاراته التاريخية الحاسمة ضد أعظم تحدى ما يزال يهدد
حاضره ومستقبله من جهة ثالثة .

الخطأ الأول

فلقد ارتكب أول خطأ اجتماعى فادح فى التاريخ بعد اكتشاف الزراعة
والنار واستئناس الحيوان بادعاء الملكية الفردية الخاصة أو العائلية للأرض
وموارد الطبيعة الأخرى ، ورغبت كل جماعة فى الاستحواذ على أكبر كمية
ممكنة من ذلك دون غيرها مما قاد الى حروب اباداة واسعة من قبل الجماعات
المنتصرة للجماعات المنهزمة ظنا منها بأن اباداة الجماعات المغلوبة هو الضمان
الوحيد لحصولها على موارد الأرض والطبيعة التى يعيشون عليها ، لانهم
لو أبقوا على حياتهم فإن ذلك يعنى ضرورة اطعامهم مما يعنى أيضا استمرارهم
فى استهلاك موارد الأرض والطبيعة بصورة أو بأخرى ، وهذا هو أول
مفهوم منحرف فى التاريخ للعلاقات الاقتصادية بين قوى الانتاج وعلاقات
الانتاج ، وفى مرحلة لاحقة أدرك المجتمع أو اكتشفت الجماعات المنتصرة
امكانية ابقاء الجماعة المنهزمة على قيد الحياة مقابل تسخيرها للعمل والانتاج
بلا مقابل سوى ما يقيم الأود ويحافظ على البقاء من أجل استمرار العمل

(د) راجع الفصل الثالث من هذا البحث خصوصا فيما يتعلق بأساس التركيب الاجتماعى
والاقتصادى للمجتمعات التقليدية المعاصرة فى افريقيا غرب وجنوب الصحراء ، وبغايا المجتمعات
الهندية القديمة فى أمريكا اللاتينية والتى ما تزال جميعها تعيش علاقات اجتماعية واقتصادية
مشاعية بلا طبقات حقيقية الى حد ما .

لصالح الجماعة المنتصرة التي تحصل على الجزء الأكبر من الانتاج بلا عمل ، ضمن اطار من التنظيم الاجتماعى العبودى البحث بين الجماعات المنتصرة والجماعات المهزومة .

ولقد قبل الطرفان بهذا التنظيم الجديد كخطوة أفضل مما قبلها بكل تأكيد ، حيث ما لبثت الملكية الخاصة أن اتسع نطاقها الفردى داخل الجماعات المنتصرة نفسها ، واتسع بالمقابل أيضا النظام العبودى وصارت الملكية الخاصة للأرض وللشجر هي التمييز السياسى والاقتصادى لوجود طبقة جديدة محدودة تملك وتسود ، في مقابل طبقة اجتماعية واسعة مستعبدة تنتج ولا تملك حتى نفسها ، وقبل المجتمع بهذا التنظيم الاقتصادى والاجتماعى والعبودى .

ولم يكن هذا القبول من المجتمع ليشكل الحل النهائي لواقعة يقدر ما أنه قد شكل الخطوة الأخيرة في تجاوز المرحلة السابقة الأكثر سوءا والبدائية الأولى في النضال ضد هذا التنظيم الخاطيء نفسه ، وبنفس الطريقة والوتيرة الجدلية المستمرة ، كان قبول المجتمع بعد ذلك لنظام الاقطاع والقنانة هو آخر خطوة في النضال ضد العبودية والحصول على حق الفرد في امتلاكه لنفسه وجهده على الأقل ، والبدائية الأولى في النضال ضد الطبقة الاقطاعية ووجودها العرصى الخاطيء ، وكان أيضا قبول المجتمع الانسانى الحديث بنظام الطبقة البرجوازية في أوروبا وامتداداتها الدولية ، هو نقطة الحسم في القضاء على الطبقة الاقطاعية ونقطة البدء في النضال الحاسم ضد هذه البرجوازية والرأسمالية نفسها كنظام عرصى وخاطيء ومعوق أيضا لحركة التاريخ والتقدم الاجتماعى والاقتصادى الحق وغير منسجم معها ، وصولا الى المجتمع الاشتراكى اللابقى الذى تتحقق فيه لأول مرة درجة عالية جدا من التوافق والانسجام بين قوانين حركة التاريخ والتطور التاريخى الحقيقى في وضع المجتمع من جهة ، وبين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج من جهة ثانية . وهو الأمر الذى تجهد هذه الطبقات الطفيلية نفسها لأن تجعل من هذه الوتيرة الحاطئة قاعدة عامة لتطور الحاضر والمستقبل الرأسمالى ، أو طريقا ملزما وثابت الأيقاع بالنسبة لمجتمعات ما قبل الرأسمالية في الوقت الحاضر على الأقل ، الأمر الذى لم يعد القبول به ممكنا ، ويجب رفضه .

الطبقات المستغلة تؤمن بالمادية من أجل الحصول على الثروة والسلطة ، وبالمثالية من أجل المحافظة عليهما

فلقد كان العامل الحاسم والجمهورى فى كل هذه الحركة التاريخية وتطورها الشورى بفعل السواد الأعظم من الناس فى المجتمع وانجازاتهم المادية والاقتصادية فى كل مراحل التاريخ ، سواء كانوا عبيدا أو أقنانا فى الأرض أو عمالا فى المصانع أو متخصصين فى المعامل وليس بفعل طبقة الملاك الاقطاعيين أو البرجوازية أو الحاكمين منهم ، فقد كان الصراع الذى لا ينفك - كما يقول بوتومورو - بين الطبقة الحاكمة والطبقة أو الطبقات الخاضعة ، هو أن طبيعة هذا الصراع ومجرأه يتأثران أساسا بتطور القوى الانتاجية أو التغير الذى يطرأ على التكنولوجيا (٦) . ولقد كانت هذه الأقليات الطبقيّة التي اختلست لنفسها حق الملكية والسلطة هي العامل السلبي والمعوق الأول والأساسي للأداء المثالي المتناسق والمنسجم لهذا الانجاز والتطور التاريخي المستمر من خلال دعوى الملكية والانفراد بالسلطة والقوة والعيش على ممارسة القهر والاستغلال ومحاولة تثبيت الواقع حيث هو وجعل حركة التطور لا تتحرك الا فى الاتجاه الذى ينسجم وطبيعة هذه الدعاوى الفاسدة والممارسات المشوهة لحياة الانسان وتاريخه والمحافظة عليها فى اطار نزعة رجعية متخلفة حتى الآن .

وكان هذه الأقليات الطبقيّة المتطفلة تريد عبثا من حركة التاريخ والتطور أن تتحرك ضد نفسها أو ضد قوانينها على الأصح ، ذلك أن هذه الفئات والطبقات البرجوازية والرأسمالية المتطفلة لا تؤمن بالتقدم والعلم ولا تستعمله الا بصفته « ربحا » ، ذلك أن حدود الانتاج الاجتماعى الاجتماعى فى المجتمع الرأسمالى المعاصر - كما يقول بليخانوف - تعينها امكانية اتفاق مريح للرأسمالية لا الحجم المطلق للقوى الانتاجية (٧) .

بل انها ترفض حقائق العلم والتاريخ وتحاربها وتنضم الى صف الشعوذات والخرافة وتدافع عنها اذا ما لاح لها أن فى استخدام هذه مزيدا من الربح وفى تلك عائقا أو تهديدا لهذا الربح ولوجودها الطفيل الغريب نفسه فى مسار التقدم والتطور التاريخي الحق ، فمنذ الآن - كما يقول

(٦) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ ، ص ٤٣ .

(٧) جروج بليخانوف : العامل الاقتصادى فى التاريخ ، ترجمة جورج طراييشى ، دار

الطلليمة - بيروت - الطبعة الاولى ١٩٧٨ ، ص ٦٤ .

كارل ماركس - بدأت الأمور تسير لا على أن هذه النظرية أو تلك صحيحة أم خاطئة ، بل على أنها مفيدة أم مضرّة للرأسمال ، مناسبة أم غير مناسبة ، اتفق مع العقل البوليى أم لا (٨) .

فلكى تهاجم البرجوازية الصاعدة فى القرن الثامن عشر المفهوم الاقطاعى للنقّ الالهى كانت تتسلح بالمادية ، وتطالب أن يتمسك الناس بالحقيقة العارية « دون أية اضافة غريبة » . فالبرجوازية اذن فى عصر شبابها لا تخاف الواقع ، ففلاسفتها الذين كانوا يمثلونها ، من أمثال « ديدرو » و « فيور باخ » و « هلفسيوس » ماديون مادية عميقة وعمل مفكرىها نشيد مجد على شرف العلم والتقدم والآلية الناشئة المبشرة بمزيد من الربح ، الا أن هذه الطبقة ذاتها بعد أن أنجزت ثورتها صارت طبقة هرمة بسبب جرائمها وأخطائها الفادحة والتي صار فى مقدمتها استمرار وجود هذه الطبقة نفسها ، وعجزت عن حل المشكلات التى طرحها التقدم العلمى والتقنى الذى أنجزته الطبقات المنتجة فى صميم الواقع الاجتماعى والتاريخى والناجم عن انتصارها ذاته (٩) .

وفى هذه المرحلة التى لم يعد فى مقدور العلم أن يعكس الواقع عكسا صادقا دون أن يلوح بأخطار كثيرة على النظام القائم وينبئ عن نهايته ، أصبح منطق البرجوازية والرأسمالية - كما يقول جارودى - يقضى بأن يقذف رويدا رويدا بجميع أشكال الفكر العقلانى والموضوعية العلمية باعتبارها شهودا مزعجين (١٠) . فالبرجوازية منذ الآن تققد نفقتها بالعلم وتعين للفلسفة مهمة اظهار أن العلم يمكننا من معرفة غور الأشياء وأن ليس للعلم سوى مغزى تقنى ، فليقدم العلم تعبيرا عن هذا المنطق المشوه ما يتيح القيام بتطبيقات تقنية ، هذا أمر حسن ، لأن الصناعة تطلب ذلك ، لكن يجب أن لا يسمح له بالاجابة على الامئلة المتعلقة بالانسان ومصيره ، وخاصة يجب أن لا يتسلل الى أرض التاريخ ، وبكلمة واحدة يجب أن لا يمس الواقع الاجتماعى والعالم الواقعى ، فلم تعد الرأسمالية بحاجة الى الفلسفة من أجل تنميتها بل من أجل الدفاع عنها

(٨) س.ى. بوبوف : نقد علم الاجتماع البرجوازى ، ترجمة نزار عيون السود ، دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٧٢ ، ص ١٦٧ .

(٩) راجع روجيه جارودى : النظرية المادية فى المعرفة ، ص ٣٩٨ الى ٤٠٠ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ٣٩٦ .

وحسب (١١) . وما دامت ثقة البرجوازية والرأسمالية بالعلم وحقائق الواقع والتطور التاريخي قد انتهت للأسباب السابقة ، فهي لابد وأن تفسح المجال بدلا من ذلك لفلسفات الخرافة والشعوذات والأساطير الوجودية والبرجماتية والوظيفية وغيرها من الفلسفات المعاصرة التي تساعد على تثبيت الواقع حيث هو .

وعندما تهتم الفلسفة - كما يقول جارودى أيضا - بـ « اثبات » عجز الفكر البشرى وعدم قدرته على معرفة العالم الواقعى واستحالة تبديل الواقع فتلك أبلغ دلالة على انحطاطها ، وذلك لأنها صارت خادمة طبقة لم تعد تقبل الواقع حكما لافكارها . ومثل هذه الطبقة التي حكم عليها التاريخ بالموت لا تستطيع أن تحاول تخليد النظام القائم الا بمنعها للفكر من أن يعى فوضى الواقع العميق والتناقضات الداخلية التي تقودها الى حتفها (١٢) .

هذا فى الوقت الذى كان المجتمع الانسانى دائما ممثلا بأوسع قواعده من الطبقات والفئات العاملة والمنتجة يتحرك دائما فى الاتجاه المضاد الذى ينسجم وطبيعة التطور التاريخى ، فيتصارع مع هذه الأقليات الطبقية اجتماعيا وسياسيا بلا هوادة بصورة مباشرة وغير مباشرة من جهة ويحقق من الانجازات الاقتصادية والتكنولوجية تحت سيطرتها ما يجعل من استمرار بقائها كما هى وكما ترغب دائما أمرا مستحيلا ، بينما تتيح هذه الانجازات للمجتمع وقطاعاته المنتجة فى الوقت نفسه أسلحة أكثر قوة وحسما فى مواجهة هذه الأقليات الطبقية وأهدافها غير المشروعة والمعيقة للتقدم وصولا الى القضاء على وجودها من خلال القضاء على الملكية والسلطة الرأسمالية ، وتحقيق الاشتراكية والمجتمع اللاتبقى الأكثر انسجاما وطبيعية للتطور الانسانى والتاريخى بعامه (١٣) .

فصراع الطبقات داخل المجتمع الرأسمالى اليوم - كما يقول بوتومورو - سينتهى حتما بانتصار الطبقة العاملة ، وسيتبع هذا انتصار اقامة مجتمع لا طبقي . وهناك عدد من المبررات تسند توقع حدوث المجتمع اللا طبقي ،

(١١) راجع المرجع السابق ، ص ٤٠١ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٤٣٦ .

(١٣) يمكن ملاحظة الأمثلة على ذلك من خلال ما حدث للطبقات الاجتماعية فى أوروبا التى تهاوت تحت ضربات طلائع البرجوازية الثورية وقتها ، والبرجوازية نفسها حينما تضاءلت حتى العدم تقريبا فى الوقت الحاضر تحت ظل أوسع الاحتكارات الدولية .

أما المبرر الأول فهو أن الرأسمالية الحديثة تميل الى خلق طبقة عاملة متجانسة قوية بحيث يصعب أن تظهر من خلالها فى المستقبل تقسيمات اجتماعية جديدة ، والمبرر الثانى هو أن الكفاح الثورى للعمال يخلق بينهم تعاوناً قوياً وعاطفة أخوية شديدة ، وأن مثل هذه العاطفة تدعم وتقوى من خلال المذاهب الأخلاقية والاجتماعية التى تتبناها الحركة الثورية ، وهى مذاهب واضحة تماماً فى فكر ماركس . أما المبرر الثالث فهو أن الرأسمالية ذاتها تخلق ظروفًا مادية وثقافية مهيئة للمجتمع اللاتبقى ، فالظروف المادية تتمثل فيما تقدمه الرأسمالية من انتاج هائل يجعل من الممكن اشباع الحاجات الانسانية لكل الناس وما يترتب على ذلك من ازالة حدة الكفاح من أجل البقاء ، أما الظروف الثقافية فتتمثل فيما تسهم به الرأسمالية من نهوض للحياة الريفية وعلى الأخص فى مجال التعليم وانتشار المعرفة العلمية واهتمام الجماهير بالحياة السياسية (١٤) .

مع ملاحظة أن صيغة كلمات بوتومورو تنسب الى الرأسمالية الحديثة فعل الأشياء وانجازها ، وربما كانت الصيغة الأقرب الى الموضوعية هى أن المجتمع نفسه تحت قيادة السلطة الرأسمالية وفى ظلها هو الذى يقوم بانجاز هذه الأشياء فى نطاق الطبيعة والمجتمع ، والتى يتحقق من خلالها عدد من النتائج الايجابية بالنسبة للمجتمع وحركة التطور والتقدم التاريخي للانسان بصفة عامة وعدد آخر من النتائج السلبية بالنسبة للرأسمالية كظاهرة اجتماعية « باثولوجية » وتنظيم اقتصادى خاطئ . وإذا ما جاز القول بأن الرأسمالية هى التى تخلق هذه الأشياء فهى لا تخلقها بمحض ارادتها ، لأنها على العكس من ذلك تقاوم الخلق والتقدم والتطور الحقيقى ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، ولا يعقل أن تخلق شئ برغبتها سيكون هو سبب فنائها حتما .

كما أننا غالباً ما نسمع - كما يقول لينين - أن الملاكين العقاريين والتجار « يعطون » الشعب « عملاً » ، « يعطون الفقراء مورداً للرزق » ،

يقال مثلا ، ان فلاحى تلك المحلة « يعتاشون » من المصنع المجاور ، أو من الاستثمار الزراعية المجاورة . غير أن العمال هم الذين ، فى الواقع ، يعتاشون من عملهم ، ويعيشون جميع الذين لا يشتغلون ، الا أنه لقاء الاذن بالعمل فى أرض السيد أو فى المصنع أو فى السكة الحديد يقوم العامل باعطاء المالك مجانا كل ما يصنع ، بينما لا يتلقى هو سوى أجر زهيد . وهكذا نرى فى الواقع أن ليس الملاكون العقاريون ولا التجار هم الذين يعطون العمال عملا ، وانما هم العمال الذين يعملون بعملهم الجميع ، مقدمين مجانا قسما كبيرا من كدحهم (١٤) . وهذا هو ما يؤكد بأن الطبقات العاملة والمنتجة هى التى تصنع الحياة والتقدم ، وليس العكس .

وهنا لا تتأكد الحقيقة العلمية والتاريخية التى صاغها كارل ماركس بأن كل شكل من أشكال التطور والتنظيم الطبقي فى المجتمع ما كان ليبدأ بالظهور حتى كان قد تضمن فى تكوينه أيضا بذور افئائه وحسب بل وبصفته أيضا وجودا زائدا واستثنائيا شاذا خارج التساريخ والواقع الاجتماعى الحق ، ومجرد نموذج للخطأ النسبى الذى ظل يلزم الممارسة والفعل التاريخى للمجتمع الانسانى عبر تاريخه الطويل ، والذى كان وما يزال يناضل من أجل ازالة هذا الخطأ وتخفيف حدته أولا بأول حتى الآن ، شأنه شأن غيره من الأخطاء والمواقف والصعاب الأخرى فى الطبيعة والمجتمع ، التى كان الانسان وما يزال يناضل ضدها بغير كلل وتنعاطم انتصاراته عليها كل يوم أكثر وأكثر .

فالطبقات هى بأبسط دلالاتها ومحتواها استئثار فئة معينة فى المجتمع بالثروة والأرض دون الغالبية العظمى فيه وممارسة مختلف أشكال التسلط السياسى والقهر الاجتماعى لفرض هذه القضية والمحافظة عليها ، ان الطبقات بوجه عام - كما يقول لينين - هى ما يتيح لقسم من المجتمع أن يستأثر بعمل الآخرين ، فاذا استأثر قسم من المجتمع بكل الارض كانت طبقة الملاكين العقاريين وطبقة الفلاحين ، واذا امتلك قسم من المجتمع المصانع والمعامل والأسهم والرأسمال بينما القسم الآخر يشتغل فى هذه المصانع كانت طبقة

الرأسماليين وطبقة العمال والبروليتاريا (١٥) .

النظام الطبقي كظاهرة مفترية

ان نظام الطبقات المستغلة لم يكن كما سبقت الاشارة مجرد خطأ شائع فى تاريخ الممارسة البشرية ، وانه يكفر بالعلم ويعيق التقدم فحسب ، بل ان فى هذا النظام ومن خلاله تتجسد قصة اغتراب المجتمع الانسانى القديم والجديد ، فالنظام الطبقي - من وجهة النظر العلمية أيضا - هو أعظم تجسيد لحالة الاغتراب التى وقع فيها المجتمع الانسانى منذ فجر تاريخه الحضارى وحتى اليوم ، وان هذه الحالة قد وجدت فى ظروف تاريخية معينة وترتبط بتوفر هذه الظروف ، وأن أساسها هو اغتراب العمل الذى يميز كل نظم الملكية الخاصة ابتداء من نظام الرق حتى النظام الرأسمالى (١٦) .

ومن هنا فقد اغترب - كما يقول الدكتور مراد وهبه - كل من العامل والرأسمالى فى العملية الرأسمالية للإنتاج ، على الرغم من أن كل منهما نقيض الآخر . فالرأسمالى مضطر الى المحافظة على وجوده وبالتالي المحافظة على وجود العامل ، أما العامل فهو مضطر الى ازالة وجوده وبالتالي ازالة وجود نقيضه الذى هو شرط وجوده كعامل « أى الرأسمالى » والفارق بين اغتراب كل منهما أن الرأسمالى يجد فى اغترابه الذاتى قوته وخيره ، ويجد العامل فى اغترابه الذاتى أنه لا حول له ولا قوة وأن وجوده لا انسانى ، ومن ثم يحافظ الرأسمالى على هذا التناقض فى حين يرغب العامل فى تدميره (١٧) .

ومن هنا أيضا لا تتأكد حقيقة أن النظام الطبقي الناجم عن نظام الملكية الخاصة هو أساس اغتراب المجتمع الانسانى فحسب بل واعتباره أيضا ظاهرة معوقة للتقدم فى مقابل حقيقة المفهوم التقدمى والثورى للطبقات المنتجة الرامية الى مكافحة هذا الاغتراب والقضاء عليه .

وهكذا فان الفرض الذى أصبح حقيقة واقعية حول امكانية اقامة

(١٥) لينين : فى الثورة والثورة الثفافية ، دار التقدم موسكو ، ص ١٣١ .

(١٦) راجع مجلة عالم الفكر ، المجلد العاشر ، العدد الاول ابريل - مايو - يونيو ١٩٧٩

عدد خاص عن الاغتراب ، ص ٦ .

(١٧) د. مراد وهبه : المرجع السابق ، ص ١٠٣ و ١٠٤ .

مجتمع اشتراكى ولا طبقي لم يكن ذلك قط خروجاً على قوانين الطبيعة والمجتمع ونذيراً بخروج الأرض على طاعة السماء كما تروج لذلك كل الفلسفات البرجوازية والرأسمالية القديمة والأفكار الرجعية والمتخلفة ، بقدر ما هو يمثل التوصل الى تحقيق الانسجام الكامل بين قوانين التطور التاريخي للمجتمع والمجتمع نفسه ، الانسجام بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج فى مجتمع لا طبقي يخلو تماماً من الظلم والاغتراب وعوائق التقدم واستغلال الانسان لأخيه الانسان ، وهو من جهة أخرى يشكل نقطة الحسم النهائية فى تمكين المجتمع الانسانى من استئصال جذور اغترابه الناجم عن ارتكاب أول خطأ فى تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والذي ظل يتكرر زمناً طويلاً بصور وأشكال مختلفة وهو النظام الطبقي نفسه ، والذي برز فى بعض مراحل التطور التاريخي وكما لو كان هو الممر الذى يتوجب المرور من خلاله وصولاً الى أكثر المراحل تطوراً ونضجاً فى الوقت الحاضر والتي صار النظام الطبقي معها مسألة زائدة وغير ذات مدلول ايجابى على الاطلاق ، بل صار ذا مدلول معوق يجب تجاوزه .

ومسألة الوصول الى امكانية هذا الحسم التاريخي لنظام الطبقات فى الوقت الحاضر لم تكن لتتأتى امكانيته من خلال عمليات مبارزة فروسية بين المجتمع والطبقات المستغلة والمسيطرة فيه فى الماضى حينما كانت تسقط الطبقة فتظهر طبقة غيرها من العبودية الى الاقطاع فالبرجوازية ثم الرأسمالية والامبريالية العالمية التى تبدو الآن وكما لو كانت بالفعل هى آخر من يتقدم الى ساحة المبارزة ، أبداً ليست المسألة بهذه البساطة أو السذاجة على الأصح كما يظن البعض ، ولكن عملية الحسم هذه كانت تتم فى الواقع المادى والاقتصادى أصلاً وما يطرأ عليه من تحول جذرى فى قوى الانتاج الذى يستلزم بالضرورة تحول موازى فى علاقات الانتاج بحيث يتحقق الحد الأدنى على الأقل من التوافق والانسجام ، حتى اذا ما فشلت هذه العلاقات فى مرحلة لاحقة تكون أكثر تقدماً وتطوراً فى قوى الانتاج من خلال استمرار تنامي كدح وفعالية الطبقات المنتجة وحدها فى المجتمع ، استلزم بالضرورة التخلي عن العلاقات القديمة واستبدالها بعلاقات جديدة أكثر تلاؤماً مع تطور قوى الانتاج فى الطبيعة والمجتمع على السواء .

ان نظام الملكية الذى ولد النظام الطبقي فى المجتمع قد ظل يشكل ظاهرة اختلال بارزة فى توازن وتطابق هذه العلاقة بين قوى الانتاج وتطورها الذى يحققها المجتمع الانسانى على نطاق الطبيعة والمجتمع بصفة مستمرة ، وبين علاقات الانتاج الاجتماعية فى النطاق السياسى والاقتصادى ، خصوصاً

وان كل المحاولات التي ظلت تبذلها هذه الطبقات من أجل تحقيق الحد الأدنى على الأقل من هذا التوافق هي محاولات يائسة للتوفيق عينا بين وجودها هي كعامل سلبي معوق من جهة وبين قوى الانتاج الأخذة بالتطور والتقدم الايجابى من جهة أخرى حيث كانت تنتهى كل هذه المحاولات « العينية » الى عرقلة نسبية وحقيقية أحيانا لآلية وجدلية التطور والتقدم التاريخى لقوى الانتاج من جهة والدفاع عن مصالح ووجود هذه الطبقات نفسها لبعض الوقت من جهة أخرى ، حتى يحين موعد سقوطها حتما واحتلال طبقات جديدة محلها ، هي أقل تخلفا واعاقة لتطور قوى الانتاج بحدود نسبية على نحو ما تسمح المقارنة مثلا بين الطبقة الاقطاعية فى العصور الوسطى فى أوروبا كطبقة منتهية بعد أن استنفذت كل أسباب الدفاع عن وجودها والطبقة البرجوازية فى القرن التاسع عشر كطبقة مبتدئة .

الا أن أى من هذه الطبقات لم يستطع ولم يستطيع تقديم الحل النهائى والحاسم الذى يوفق بين نظام الملكية والطبقات المستغلة من جهة ، والطبقات الشعبية المستغلة (بفتح الفين) أو المجتمع على الاصح الذى يجسد قوى الانتاج وحتمية تطورها المضطرد من جهة أخرى . ذلك أن أساس الحل التاريخى الحاسم لهذه المشكلة والذى تؤكد عليه النظرية العلمية من أجل تحقيق التوافق والتطابق التام والمضطرد بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج لا يتمثل فى ازالة النظام الطبقي القديم بصفته خطأ وأحلال نظام طبقي جديد أقل خطأ منه على نحو ما حدث بالنسبة للاقطاع والبرجوازية فى أوروبا ، بل أن الحل يتمثل فى اجتثاث الخطأ من أساسه والمتمثل فى وجود ادعاء الملكية الخاصة ونظم الطبقات نفسها ، بوصفها كما سبقت الاشارة لم تكن مجرد أشياء معوقة خارج التاريخ والوجود الحقيقى للمجتمع وزائدة عليه فحسب بل أنها تشكل أيضا التجسيد الفعلى لواحد من أهم أخطاء المجتمع البشرى فى نضاله الطويل وتقدمه التاريخى حتى الآن ، حيث لم يعد المجتمع الانسانى اليوم بفضل ما حققه من انتصارات حاسمة فى نطاق العلم والطبيعة والمجتمع ليعجز عن أدراك هذا الخطأ ولا يملك القدرة على أزالته ، بل لقد صار الادراك حقيقة علمية واجتماعية ، والازالة واقعا مطبقا بالنسبة لأكثر من ثلثى سكان الكرة الارضية فى المجتمعات الاشتراكية من جهة ، وحتما بلا بديل بالنسبة لمن لا يزالون يعانون من وطأة هذا الخطأ فى المجتمعات الرأسمالية وتوابعها فى البلدان النامية والمتخلفة .

الطبقات الشعبية المنتجة هي دائما التعبير الثورى المنسجم بين قوانين الطبيعة والمجتمع

ان الغاء نظام الملكية الخاصة بأعتبره أول خطأ تاريخي بارز في علاقات أفراد المجتمع الانساني سيؤدى جدليا الى الغاء نظام الطبقات المستغلة كخطأ ثانى متطفل وزائد عن المتطلبات الموضوعية للتطور الاجتماعى والتاريخى الحق للمجتمع الانساني ، بل أنه يقوم بحكم كونه خطأ بأعاقه وتعطيل مقاييس أدائه المطلوب والمنسجم ، وتشويهه الى أبعد الحدود ، كما أن وجود ما نسميه اليوم بالطبقات الشعبية أو المنتجة الحقيقية على الأصح من عمال وفلاحين ومهنيين فى ظل علاقات جماعية متطابقة وما وصل اليه التقدم من انماط الانتاج الجماعى سيصبح وجودها بعد ذلك وجودا لا طبقي ، أى بلا أخطاء استراتيجية فى التنظيم والعلاقات الاجتماعية للانتاج وتطوره ، وجودا ثوريا على الدوام بلا عوائق طبقية أو اجتماعية مقصودة لذاتها •

ويتحقق بذلك أعظم انتصار ثورى فى حياة المجتمع الانساني وتاريخه المتمثل فى وجود هذه الطبقات المنتجة وتاريخها فقط ، بأعتبر أن وجود المجتمع الانساني ممثلا فى وجود هذه الطبقات العاملة والمنتجة ، هو الوجود المنسجم بطبيعته مع قوانين الطبيعة والتطور الشامل من جهة والذى لا يعيق أو يعرقل فاعليتها الثورية فى التطور والنمو والتحول ، على نطاق الطبيعة والمجتمع معا فحسب ، ولكنه يرتبط جدليا بهذه الفاعلية الثورية على الدوام ، ويناضل بلا كلل من أجل زيادة هذه الفاعلية وتطورها أكثر فأكثر ، وضد كل الاخطاء والصعوبات والعراقيل التى تعيق مسار هذا التطور التاريخى وفاعليته الثورية لصالح الانسان وتقدمه ويزيحها أولا بأول سواء كانت فى الطبيعة أو المجتمع ، ففى مثل هذا النظام - كما يقول جارودى - لا توجد طبقة مهمة بالمحافظة على ما هو قديم ، ولأول مرة فى التاريخ تتوافق مصالح كل فرد مع مصالح المجموع (١٨) • والذى يعتبر اليوم العمل على ازالة أقدم وأخطر خطأ تاريخى فى المجتمع والمتمثل فى نظام الملكية الخاصة والطبقات المستغلة وتحقيق مجتمع اشتراكى لا طبقي هو أعظم تحد معاصر للمجتمع الانساني فى هذه المرحلة بالذات •

ولقد أكد ماركس اضافة الى ما سبق بعدا آخر أكثر أهمية ، هو أن

المجتمع الا طبقى الذى سيتحقق ، لن يشهد تناقضا صارخا بين الخصائص الشخصية للفرد وظروف حياة الاجتماعية ، بل سيتمكن فيه كل فرد من تنمية قدراته الى ابعد مدى . ولن يواجه الفرد حينئذ حدودا أو قيودا الا تلك التى تفرضها عليه كينونته الطبيعية(١٩) فتصور ماركس - كما يقول بوتومورو - يعرض لنا قضية المساواة بشكل يلقا قبولا واسعا فى عالمنا المعاصر(٢٠) .

الطبقات الشعبية المنتجة هي دائما التعبير الصحيح عن وجود المجتمع وتطوره التاريخي

ومن هنا وفى ضوء كل ما سبق تتأكد حقيقة أن الطبقات الشعبية العاملة والمنتجة فى ظل المجتمع الرأسمالى أو الاقطاعى هي دائما طبقات ثورية بطبيعتها وبحكم وجودها وفعاليتها المنسجمة على الدوام مع قوانين التطور فى الطبيعة والمجتمع وان وجودها هو التجسيد الحقيقى لوجود المجتمع الانسانى نفسه وتاريخها هو تاريخه تماما ، وما عدا ذلك من التركيبات الاجتماعية المختلفة التى عرفها تاريخ المجتمع الانسانى حتى اليوم هي اما أشكال اجتماعية مكمله لهذه الطبقات وملحقه بها ، كالسلطة السياسية للدولة والجيش والفئات الاجتماعية المختلفة بما فى ذلك المثقفين الوطنيين والثوريين أنفسهم ، واما أشكال طفيلية وزائدة فرضت نفسها لبعض الوقت فى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية وتاريخية معينة لم يعد لها ما يبررها فى الوقت الحاضر على الاطلاق كالطبقات الاقطاعية والرأسمالية والبرجوازية المستغلة وفئات السماسرة والوسطاء المحليين والدوليين . الخ . والتى صار المنتهى منها كالعبودية والاقطاع يذكرنا بأفدح خطأ تم ارتكابه فى تاريخ المجتمع الانسانى ، الذى مضى وما تبقى منها من البرجوازية والرأسمالية والامبريالية ما يزال يذكرنا بأعظم الاخطاء والعوائق المهددة لحاضر المجتمع الانسانى ومستقبله ما لم يبادر الى استأصال جذورها المحتضرة بسرعة .

وهكذا تتأكد أيضا حقيقة التناسب العكسى أو التناقض العكسى على الاصح بين الطبقات الشعبية المنتجة ببعدها الثورى والتقدمى والطبقات الطفيلية المستغلة ببعدها الانتهازى والرجعى المتخلف ، فكلما ازداد وعى هذه الطبقات الشعبية المنتجة وانجازها المادى والمعنوى فى الواقع ازدادت ثورتها وإيمانها بالعلم والتقدم واستجابتها لحركة التاريخ وقوانين تطوره

(١٩) بوتومورو : الصفوة والمجمع ، ص ١٤٦ .

(٢٠) نفس المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

أكثر فأكثر ، والعكس صحيح بالنسبة للطبقات الاقطاعية والبرجوازية والرأسمالية التي ما تكاد تبدأ بجنى ثمار انتصارها حتى تجد نفسها مضطرة بحكم وجودها الى الوقوف في وجه حركة التاريخ وقوانين التطور التي تسحقها بسرعة غير عابئة بصراخها . والعلة في كل ذلك أن الطبقات الأولى وهي أوسع طبقات المجتمع المنتجة هي التي تشكل الامتداد والتجسيد الحقيقي لوجود المجتمع المنسجم مع حركة التاريخ وقوانين التطور ، أما الثانية فيحكم أقليتها فهي مجرد نشار عارض وأشبه بالميكروب الغريب الذي يلفظه الجسم ولا يستطيع التعايش معه مهما طال الوقت ورغم ما قد يسببه من أذى كبيراً لهذا الجسم حتى يتخلص منه .

فالهوية الثورية والتقدمية للطبقات العاملة والمنتجة هي قضية تاريخية وجدلية تستمد حقيقتها من عمق الطبيعة وقوانين المجتمع وليست مجرد مفهوم سياسي كما قد يظن البعض خطأ . ومن هنا أيضاً ينبع التفسير العلمي والتاريخي لدلول المثقفين الوطنيين والثوريين كحلفاء أوفياء وطلّاح قيادية لهذه الطبقات من منظور جدلي وليس سياسي فحسب .

نتائج واستخلاصات :

ومن خلال كل ما سبق نخلص الى مجموعة الحقائق التالية :

١ - أن الطبقات الشعبية المنتجة من عمال وفلاحين في ظل المجتمع الاقطاعي القديم والرأسمالي الحديث هي التي تشكل دائماً بعلاقاتها وفاعليتها المادية والمعنوية العامل المستقل والثابت لوجود المجتمع الحقيقي وتاريخه ومقاييس أداء حركته الجدلية والتاريخية والثورية المنسجمة مع قوانين التطور والتقدم والنمو أكثر فأكثر في الطبيعة والمجتمع ، بينما تمثل كل الأشكال الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المرافقة أو الموازية عوامل ثانوية تابعة في الأساس ، وهي تكون عادة إما ذات دلالة مساعدة ومكملة لدور العامل الأساسي الأول ، كالمنظمات والأحزاب السياسية التقدمية والمؤسسات العلمية والمنجزات التكنولوجية والصناعية ، وأما ذات دلالة عرضية ومعوقة بطبيعتها ، كالملكية العقارية والرأسمالية الخاصة وما ينجم عنها من وجود فئات وأقليات طبقية طفيلية مستغلة وغير منتجة وزائدة على الوجود الطبيعي للمجتمع نفسه ، وأما ذات دلالة وظيفية مزدوجة يمكنها أن تعمل لصالح أي من الاتجاهين السابقين وفقاً لقدرة أي منهما على فرض سيطرته السياسية والاقتصادية ، وذلك كجهاز السلطة السياسية والإدارية والقضاء والتشريع ، والتعليم والثقافة والصحافة ... الخ .

٢ - أن كل الأشكال الاقتصادية والاجتماعية ذات الدلالة العرضية

والسلبية المعوقة بطبيعتها لآلية التحول الجدلي والتاريخي المنسجم في المجتمع والزائدة على مكونات وجوده الطبيعي الحق كنظام الملكية والطبقات المستغلة وما ينجم عنها من أفكار وايدولوجيات وأدوات للاستغلال والقمع ، هي دائما وفي كل مراحل تطور المجتمع البشرى تشكل مقاييس الاخطاء الممكن حدوثها دائما في مسار الممارسة العملية والفعل الانساني في الطبيعة والمجتمع على حد سواء ، والتي يقوم هذا المجتمع بازاحتها والتخلص منها أولا بأول بمجرد أدراكها لها من خلال عملية الممارسة نفسها ، وهي لا تشكل قط شرطا من شروط وجود هذا المجتمع في أى مرحلة تاريخية أو أداة انتقاله « بالضرورة » من مرحلة تاريخية لأخرى ، الا باعتبارها خطأ نسبى قد يضطر المجتمع للقبول به لبعض الوقت ضمن ممارسته التاريخية . الا أن مثل هذه الاخطاء ذات الطابع الاجتماعى غالبا ما تميل بعد ذلك الى فرض نفسها على المجتمع بصفة دائمة بالقوة المباشرة وغير المباشرة ، وتحرص على ايقاف التحول التاريخى حرصها على وجودها نفسه المشروط لنبا بعملية هذا التوقف الذى تستमित فى سبيل جعل الاستثناء قاعدة والخطأ حقيقة مطلقة ، وهي قد تنجح فى أعاققة وتعطيل الأداء المثالى المنسجم للتطور الجدلي والتاريخى وتشويهه ، الا أنها لا تستطيع أن تثنيه أو تحل محله أو حتى تضمن بقاءه المشوهة والمنحط باعتبارها مقياسا للخطأ فى تاريخ الممارسة البشرية للمجتمع الانسانى .

٣ - ان تجاوز النظام الطبقي الناجم عن نظام الملكية الاقطاعية والرأسمالية والاستحواذ على فائض قيمة عمل الآخرين بأعتبره أكثر الاخطاء شيوعا فى تاريخ الممارسة الاجتماعية حتى الآن ، لم يكن هذا التجاوز مشروطا قط بظرف تاريخى واجتماعى واقتصادى محدد ، كظروف المجتمع الرأسمالى ونضج التطور الصناعى فى أى مجتمع كما يطن الكثيرون ، بقدر ما أن إمكانية تجاوز مثل هذا الخطأ مرتبهة أساسا باكتشاف وإدراك أى مجتمع لهذا الخطأ نفسه الذى يكون قد وقع فيه ومباشرة النضال ضده بطريقة صحيحة ، مهما كانت طبيعة الظروف والمراحل التاريخية التى يمر بها . كما أنه لا يستلزم بالضرورة أن تقع كل المجتمعات أثناء تطورها فى مثل هذا الخطأ الفادح وتمر من خلاله بالضرورة أيضا ، أو تكرره فى حياتها على الأقل بعد أن يكون قد ثبت خطأه فى مجتمع آخر . فالمجتمع الانسانى فى ظل النظام العبودى والاقطاعى والرأسمالى يملك فى كل الحالات فرصا شبه متكافئة لإمكانية تجاوز هذا الخطأ نهائيا فى كل الحالات السابقة اذا ما استطاع اكتشافه وباشر النضال الحازم ضده ، لأن المقولة الخاطئة التى تنزع عن العبيد والاقنان والفلاحين فى المجتمع العبودى والاقطاعى إمكانية

القدرة على تجاوز هذا الخطأ وصولاً إلى المجتمع الاشتراكي الطبقي ، هذه المقولة نفسها لا تقوى مطلقاً على وقف هذه الامكانية وحصرها على الطبقة العاملة في ظل المجتمع الرأسمالي فقط ولا حتى ضمان تحقيقها من خلال الوجود الفعلي لهذه الطبقة بصفة آلية ، الأمر الذي تؤكد وقائع التاريخ المعاصر . كما أن المجتمعات المشاعية القديمة التي ما تزال دلالاتها قائمة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي لم تعرف نظام الملكية الخاصة والطبقات بعد ليس مشروطاً عليها قط في تطورها القادم أن تمر بهذا الخطأ أو تكرر في حياتها بوعيها واختيارها المحض ، ما لم يفرض عليها فرضاً بقوة القهر السياسي والاستعماري القادم من الخارج والذي لم يكتفى بممارسة هذه العملية في هذه المجتمعات من خلال وجوده المباشر في القرون الماضية ولكنه يجتهد حتى الآن في سبيل توليدها محلياً من خلال خلق طبقات وشرائح مستغلة على النمط الرأسمالي .

٤ - أن الطبقات الشعبية المنتجة من عمال وفلاحين لا تميل إلى تأكيد نفسها كطبقات حقيقية في التكوين الاجتماعي والاقتصادي إلا في حالة اندارجها تحت سيطرة الاقليات الطبقية الطفيلية والزائدة على التكوين الاجتماعي والاقتصادي السليم للمجتمع من الاقطاع والبرجوازية والرأسمالية الغير منتجة في الأساس ، والتي تعيش دائماً على سرقة واغتصاب فائض القيمة والعمل المنتج لمجموع أفراد المجتمع المنتجين من عمال وفلاحين وغيرهم بدعوى حق الملكية العقارية والرأسمالية الخاصة ، وتستمد وجودها نفسه من خلال ذلك ، وأنه بمجرد أن يكتشف المجتمع وطبقاته الشعبية المنتجة ويدرك أمر هذا الادعاء الكاذب والسرقة المكشوفة ويناضل ضده بحزم في أي لحظة من لحظات تطوره أو يحول دون وقوعه منذ البداية ، فانه بذلك لا يكون قد قام بتصحيح أمدح خطأ اجتماعي في تاريخ الممارسة البشرية بالقضاء على النظام الطبقي فحسب ولكنه يكون بذلك قد حقق أعلى درجات الانسجام والتطابق بين قوانين الطبيعة والمجتمع وبناء المجتمع الاشتراكي الطبقي الذي تتحقق فيه أعلا مقاييس الأداء الايجابي للتقدم الانساني بلا عوائق ، وتزول معه كل أشكال الظلم واستغلال الانسان لاخته الانسان .

٥ - ان الحقيقة الموضوعية التي غالباً ما غابت عن تقديرات معظم الدارسين والمحللين هي أن الحجم الفعلي لأفراد الطبقة الاقطاعية في مجتمع تقليدي أو الرأسمالية والبرجوازية في مجتمع صناعي لا يتجاوز عادة ١٠٪ إلى ١٥٪ في أحسن الأحوال ، انهم - كما يقول لينين - آلاف ضد ملايين (٢٠) . وان هذه النسبة اذا ما قورنت بالحجم الحقيقي

للوجود الاجتماعى فانها تصبح غير ذات دلالة موضوعية يبني عليها فى تفسير المجتمع وتطوره وتكوينه الحقيقى الا باعتبارها شذوذا واستثناء سلبيا لا يختلف فى حقيقته وكفه وكيفه وتأثيره عن بقية الشواذ الاجتماعية الأخرى فى حياة أى مجتمع ، كجماعات اللصوص ومحترفى التزوير والسطو والجريمة ٠٠ الخ أو حتى المعتوهين والمصابين بالامراض العقلية والنفسية ، والتي لا يبني عليها أى اعتبار منطقي أو علمي فى تفسير حقائق التاريخ والتطور وقوانينه الاجتماعية الا باعتبارها كذلك شواذا اجتماعية منحرفة وظواهر عرضية وباثيولوجية مؤقتة ومشروط وجودها بوجود ظروف اقتصادية واجتماعية معينة وتزول بزوالها ٠ ولو جاز لنا ان نحكم خطأ بضرورة قراءة التاريخ والتطور وننتظر استمرار صنعه وتقدمه من خلال هذه الجماعات الاقطاعية والبرجوازية والراسمالية فان الامر يستلزم وبالضرورة أن نضع فى نفس المستوى جماعات الانحراف والنصب والسطو والقرصنة العادية ٠٠ الخ والتي لا تختلف عن جماعات المرابين والمضاربين والاحتكاريين الذين تتكون منهم الجماعات الاقطاعية والبرجوازية والراسمالية فى شيء الا من حيث ان هذه الأخيرة قد استطاعت أن تتفوق على غيرها وتفرض نفسها وفكرها وسلطتها وسلوكها المنحرف على غيرها من الجماعات وعلى الحياة العامة بأسرها وارادات أن تجعل من كل ذلك قانونا للطبيعة وشرعية للمجتمع وتوقف كل حركة فى الطبيعة والمجتمع عند هذا الانحراف المشوه والاكذوبة السافرة بلا خجل ٠

٦ - أن فئة المثقفين الوطنيين والثوريين فى ضوء كل ما سبق لا يمنحون المجتمع وطبقاته الشعبية المنتجة فكرها وايدولوجيتها الثورية المنسجمة وقوانين الجدل والتطور التاريخي فى الطبيعة والمجتمع ولكنهم على العكس من ذلك يستمدون هذا الفكر والايدولوجية الثورية من هذه الطبقات نفسها باعتبارها سمة تاريخية ملازمة لها وجزء لا يتجزء من وجودها الحقيقى الحر ، ويعبرون عن هذا الفكر الثورى ويعكسونه بصورة أكثر تنظيما وارتقاءا وميلا الى التجريد النظرى ، باعتبارهم طبقة مرتبطة بهذه الطبقات وجزء لا يتجزء منها ، لا باعتبارهم صفوة أو طبقة مستقلة عنها ، فوجود مثل هذه الفئة الثورية المثقفة مرتين ومشروط بقائه واستمراره بوجود هذه الطبقات وارتباطه بها وليس العكس أبدا ٠ وكل ذلك من أجل تحقيق المجتمع الاشتراكي الا طبقي الذى تحقق فيه أعلا درجات التطابق والانسجام بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج من جهة ويزول معه ظلم واستغلال الانسان لأخيه الانسان كما سبقت الإشارة من جهة أخرى ٠

وبعد : الا يكون من الواضح الآن أننا قد أخذنا من الاستطرادات والتفاصيل فى توضيح الهوية التاريخية الايجابية للطبقات الشعبية العاملة والمنتجة وعلاقاتها بالطبقات الأخرى أكثر مما ينبغى بالنسبة لهذه الدراسة التى تتركز أساسا حول فئة المثقفين فى البلدان النامية والمتخلفة والمثقفين الوطنيين والثوريين منهم بالذات والذين يشكلون الطليعة والحليف الأول للطبقات الشعبية العاملة والمنتجة من عمال وفلاحين والمعبرين عن مصالحها ، بل والجزء الذى لا يتجزء منها كما سبق وأن أوضحنا ؟

أنا لا أخفى ذلك بل ولا أخفى أننى قد قصدت اليه قصدا رغم المشقة المضنية فى الحديث عنه ، الا أن دافعى فى ذلك وعزائى فيه أيضا هو أننى حرصت بلا حدود بأن لا أكتفى بإطلاق الحكم والبديهة التاريخية وحدها بالنسبة للطبقات الشعبية العاملة والمنتجة باعتبارها المقياس الحقيقى لفاعلية التاريخ والتطور الايجابى فيه ورمز الوجود الفعلى للمجتمع نفسه ، وان ما عداها من التشكيلات الاجتماعية الأخرى التى عرفتتها المجتمعات البشرية حتى الآن هى اما كيانات هامشية ملحقة بها ومكملة لنشاطها ، واما أنها أشكال خارج التاريخ والتطور وزائدة عليه ، وعامل أعاقه وتعطيل نسبى لمقاييس أدائه الفعال .

الفصل التاسع

المثقفون الوطنيون : تركيبهم وطبيعة دورهم الطبقي

مدخل :

قد يتساءل البعض هنا عن سبب اختيارنا لهذا الطراز من المثقفين الوطنيين بالذات للحديث عنهم وعن طبيعة الأسس والمفاهيم الموضوعية والعلمية التي يركز عليها وجودهم في المجتمع ؟ ولماذا لم نتحدث بتفصيل أكثر عن أسس ومفاهيم المثقفين الرأسماليين أو الاقطاعيين أو الرجعيين مادام الواقع يؤكد بأن لكل طبقة من الطبقات الرئيسية في المجتمع مثقفها ومنظرها المعبرين عن مصالحها والدفاع عنها ؟؟

والرد على هذا التساؤل يمكن الحصول عليه باختصار ومن خلال الملاحظات الآتية :

١ - أن المفهوم الذي كان وما يزال شائعا حول كلمة « مثقف » أو مثقفين في البلدان المتخلفة والتي نحن بصدد البحث عنها قد حظيت على الدوام بهالة من الاحترام والتقدير واقتترنت في أذهان الناس بالأمل في التغيير نحو الأفضل بلا نقاش ، بل لقد مالت كلمة « مثقف » أو متعلم حسب المفهوم الشائع لأن تكون مرادفة لكلمة « مرشد » أو منفذ أو مصلح تماما بصفة مطلقة ودونما أى تمييز بين مثقف وآخر أو متعلم وآخر .

٢ - أن كل المتعلمين والمثقفين في هذه المجتمعات بصفة عامة ومنذ نشأتهم الحديثة وحتى وقت قريب قد افترضوا في أنفسهم جميعا المفهوم السابق وساهموا بحدة في تكوينه لدى الرأي العام في مجتمعاتهم رغم تناقضاتهم الطبقية وانتمايتهم الفكرية والسياسية المختلفة ، وذلك على نحو ما سبق تحليله في أماكن سابقة من هذا البحث .

٣ - أن أهمية الحديث عن المثقفين الوطنيين والتقدميين تنبع من واقع كونهم يختلفون جذريا عن غيرهم من مثقفي الطبقات الاقطاعية والاولجاركية

المسيطرة والذين ما يزالون بنوع من التصرف والسلوك الانتهازي يصرون على اخفاء هويتهم الحقيقية تحت مظلة الشعارات الوطنية المألوفة ، مستفيدين بالمفهوم التقليدى الشائع فى الأوساط العامة لمعنى « المثقف أو المتعلم » ويقفون منهم على طرفى نقيض .

٤ - أن الحديث عن هذه الفئة بالذات من المثقفين الوطنيين ومحاولة تحديد ماهيتها ودورها هو اضافة الى كونه تصحيح لكل الاخطاء السابقة يشكل التزاما أدبيا وعلميا ببدء البحث والعلم فى خدمة المجتمع وتقدمه وحل مشاكله بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، باعتبار أنهم هم الحلفاء الحقيقيون لحركة التحديث والتقدم الحقيقى للطبقات الشعبية والفقيرة فى البلدان النامية فى نضالها ضد القهر والظلم والاستغلال الطبقي فى الداخل والتبعية الاقتصادية والسياسية للخارج من جهة ، وبناء مجتمع انساني حر ومتقدم خالى من الظلم واستغلال الانسان لاخته الانسان من جهة أخرى .

ذلك أن أحدث المناقشات فى حقل علم الاجتماع المعاصر قد أثبتت - كما يقول الدكتور محمد الجوهري - أن دارس المجتمع لا يستطيع اليوم أن يتصدى لمعالجة أى جانب من جوانب الحياة فى مجتمعه دون أن يتسلح بموقف نظرى واضح يهديه ويرشده ويحفظه من الوقوع فريسة الزيف والتضليل الذى يمكن أن توقعه فيه نظريات أو مواقف سابقة فى دراسة المجتمع (١) .

الأسس والمفاهيم الموضوعية للمثقفين الوطنيين

نحن لا ندعى هنا بأننا نبدع مفاهيم ومضامين جديدة أو نخلقها من العدم بالنسبة لفئة أو شريحة المثقفين الوطنيين فى البلدان النامية والمتخلفة، كما أننا لسنا هنا بصدد اصدار تعاليم ونصائح أو مواظب أدبية وأخلاقية لما يجب أن يتحلى به المثقف الوطنى من صفات ومميزات شخصية وأخلاقية على غرار ما يفعله المتصوفون فى التعامل مع اتباعهم ومريديهم ، وأرباب العائلات فى التعامل مع صغارهم ٠٠٠ الخ . بقدر ما أننا نحرس فى فقرات هذا الفصل على بلورة الخصوصيات والمميزات الاجتماعية والموضوعية البحثية للمثقفين الوطنيين على وجه التحديد ، وطبيعة المهام التاريخية والاجتماعية

(١) د محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

المنوطة بهم فى نطاق المجتمع الذى ينتمون اليه على أسس علمية وفى ضوء كل التحليلات السابقة ومن خلال مجريات الأحداث ووقائعها العملية .

حيث يمكن تلخيص أهم هذه الأسس والمضامين المرتبطة جوهرىـا بالمدلول العلمى لمعنى المثقفين الوطنيين كأدوات تعبيرية وطليلية تقديمية وإعية فى نضال الطبقات الشعبية المؤمنة بالتحول نحو الأفضل ، وتمثل فى أهمية الوعى بالذات وتقدير حدود مهامهم ودورهم فى سياق النضال الطبقي والتحويلات الاجتماعية والتاريخية فى مجتمع متخلف وصولا الى مجتمع متطور ومتقدم من جهة ، وفى العمل بالآخرين ومعهم بصدق وتواضع وليس العمل من أجلهم بفرور من جهة ثانية ، وفى الاختيار الوطنى والثورى الناجز بغير تسويق أو مغالطة من جهة ثالثة ، ثم الاعتماد على الواقع وخصوصياته وامكانياته الذاتية كعامل حاسم واستراتيجى بالدرجة الأولى من جهة رابعة ، وأخيرا التركيز على « ثقافة الوعى » بدلا من « وعى الثقافة » ونظرا لما لهذه الأسس والمفاهيم من أهمية بالغة فى تقديرنا فسنقوم بتناول كل منها بشئ من التفصيل والتحليل فى مجمل الصفحات التالية من هذا الفصل .

أولا : أهمية الوعى بالذات وطبيعة المهام

أقصد بأهمية الوعى بالذات بالنسبة للمثقفين الوطنيين فى البلدان النامية والمتخلفة هو ضرورة توفر الوعى بوضوح وموضوعية بطبيعة مهمتهم الاجتماعية والطبقية وحدودها تجاه الواقع المتخلف من جهة وتبلور الوعى والادراك الذاتى لهذه المهمة فى نفوسهم من جهة أخرى . فهمة الوعى بالذات تتمثل بالنسبة للمثقفين الوطنيين فى أهمية أدراك كونهم مجرد فئة أو شريحة اجتماعية لا يتجاوز دورها ولا يختلف تركيبها عن أى فئة اجتماعية أخرى فى المجتمع ، بما فى ذلك فئات المثقفين غير الوطنيين ، الا من حيث طبيعة الدور ونوع المهمة التى سنتحدث عنها بعد قليل ، فهم ليسوا فئة مستقلة عن الطبقات ، وليسوا طبقة فوق كل الطبقات ، ولا يملكون تفويضا مطلقا للتحدث عن الطبقات والدفاع عنها أو الهجوم على طبقات أخرى بمفردهم ، كما أنهم عاجزون بطبيعتهم عن القيام بذلك مهما ظنوا فى أنفسهم أو خدعتهم الظروف المحيطة أحيانا ، وهم كذلك أيضا شأنهم شأن غيرهم من الفئات والجماعات الهامشية الأخرى لا يتجاوز حقيقة تكوينهم الذاتى كمجرد تعبير أولى واعى ومنظم الى هذا الحد أو ذاك عن مصالح اجتماعية وطبقية محددة هم جزء لا يتجزأ منها ، أما بحكم أصولهم الاجتماعية والطبقية ، أو انتمائهم وقناعاتهم الفكرية والسياسية الصادقة ، أو بكلا الأمرين معا ، بل أنهم

شأنهم شأن غيرهم من الفئات الأخرى وبالرغم مما يعلنونه من تشييعهم القوى لأصولهم وانتمائتهم الطبقية والسياسية والفكرية المعبرة عنها ، فإنهم هم أقل أجزاء هذه الطبقات التي ينتمون إليها ويعبرون عن مصالحها استقرارا وثباتا فى مواقعهم وأكثر تعرضا للتغير والانحراف السريع الى مواقف وانتماءات طبقية وسياسية أخرى هامشية أو موازية بل ومضادة فى كثير من الأحيان .

هذا من حيث الاطار النظرى والاجتماعى الشامل لتكوينهم الذاتى الذى لا يختلف فيه واقعهم ودورهم عن أية فئة أو جماعة هامشية أخرى فى المجتمع ، الا من حيث النسبة ودرجة الفاعلية والتأثير الذى يتمتعون به أكثر من غيرهم . أما من حيث نوعية وكيفية الدور والمهمة المنوطة بوجودهم كمتقنين وطنيين ، والذى يتميزون به دون غيرهم من الفئات والجماعات الأخرى ، فهى تنبع من طبيعة انتمائهم للطبقات القاعدية فى المجتمع ، من فلاحين وعمال وبرجوازية وطنية صغيرة ، وتمثلهم لمصالحها الطبقية ومفاهيمها الوطنية والايديولوجية فى مواجهة الطبقات المسيطرة من الاقطاع والكمبرادور المحلى والدولى فى المجتمعات النامية والمتخلفة ، ويشكلون طليعتها المتقدمة ونقاط التماس والتصادم الأولى بين هذه الطبقات القاعدية الوطنية والثورية التقدمية بطبيعتها مع غيرها من الطبقات الاقطاعية والرجعية القديمة أو البرجوازية والكمبرادورية المستغلة المعاصرة .

أما وقد أعطينا لهذه الحقيقة التاريخية والعلمية كل أبعادها ومضامينها الضرورية اللازمة سلفا ، فان ما يتبقى لنا فى هذه النقطة بالذات بالنسبة للمثقفين الوطنيين والثوريين وطبيعة مهمتهم ودورهم بالنسبة لتلك الطبقات الشعبية العاملة والمنتجة والتي تملك وحدها مفاتيح حركة التاريخ والتطور باعتبارهم يشكلون دائما طليعة نضالها التاريخي وأدوات التعبير عن مصالحها السياسية والاقتصادية ، فهو التأكيد على مجمل الحقائق التاريخية والاجتماعية الآتية :

١ - ان المهمة الأساسية والمباشرة للمثقفين الوطنيين والثوريين بالنسبة للطبقات الشعبية من عمال وفلاحين ومنتجين والتي ينتمون إليها بحكم وجودهم الاجتماعى أو قناعاتهم الفكرية والسياسية الصادقة تتمثل فى العمل على بلورة وعيها التاريخي بحقيقة وجودها وطبيعة دورها وما تملكه من إمكانيات هائلة فى صنع التطور دون سواها فى ضوء ما سبق تحليله ، وتبصيرها بكل التفسيرات والمفاهيم الفاسدة والمضللة الأخرى التى غالبا

ما تستغل ضد المصالح الحقيقية لهذه الطبقات وأحباط دورها التاريخي وعرقلته ، وصولا الى المزيد من قهرها واستغلال جهدها لصالح القلة من الطبقات والفئات الاقطاعية والرأسمالية الطفينية القادمة من خارج التاريخ ، والتي كانت وما تزال فى جزء كبير من العالم تفرض نفسها عليه وتحاول أجباره على السير فى الاتجاه المضاد لحركته الطبيعية .

ومسئلة الترابط بين دور المثقفين الثوريين بالنسبة لطبقات الشفيلة والمنتجين على هذا النحو لم يكن مسئلة خيارية ، ولكنه ترابط جدلى بالضرورة . فالوعى الاشتراكى الديمقراطى - كما يقول لينين - لا يمكن للعمال أن يحصلوا عليه الا من خارجهم ولنا فى تاريخ جميع البلدان شاهد على أن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تكتسب بقسواها الخاصة غير الوعى « التردىونيونى » أى الاقتناع بضرورة الانضمام فى نقابات والنضال ضد أصحاب الأعمال ومطالبة الحكومة بأصدار هذه أو تلك من القوانين الضرورية للعمال ... الخ . أما التعاليم الاشتراكية فقد أنبثقت عن النظريات الفلسفية والتاريخية التى وضعها المتعلمون من ممثل الطبقات المالكة ، وضعها المثقفون (٢) .

٢ - أن الطبقات الشعبية العاملة والمنتجة فى عموميتها قد فرض عليها عبر مراحل التاريخ ألوان من القهر والاستغلال السياسى والاقتصادى من جهة ، وأجبرت على تذوق أفكار ومفاهيم خرافية واسطورية وعنصرية وميتافيزيقية فاسدة منذ زمن طويل من قبل الفئات والطبقات المسيطرة من جهة أخرى ، أدت مجتمعة الى الانحطاط بقيمها الانسانية ودورها التاريخى ، وأفسدت وعيها المادى والعقلى وتماسكها الاجتماعى ووحدتها الطبقيه الى هذا الحد أو ذاك .

فهذه الطبقات الشعبية فى المجتمعات الرأسمالية وتوابعها فى البلدان النامية والمتخلفة على وجه التحديد هى اليوم فى أمس الحاجة الى ادراك كل هذه الحقائق والوعى الكامل بها ، كمدخل ضرورى لا يديل عنه فى نضالها الحالى ضد الفئات والطبقات المستغلة لها وضد كل أشكال التخلف القائم ، ويجب أن لا نأخذ بوجه النظر الطوباوية - كما يقول لينين - والتى تزعم أن الجماهير الكادحة مهيئة للمجتمع الاشتراكى (٣) . لأن طليعة المثقفين

(٢) لينين - ماركس - إنجلز : الماركسية ، دار التقدم بموسكو ، ص ١٦٢ و ١٦٣ -

(٣) لينين : فى الثورة والثورة الثقافية ، ص ١٥٢ .

الوطنيين والثوريين هي المخولة جدليا وتاريخيا للقيام بهذا الدور المهيء للجماهير الكادحة لكي تقوم ببناء المجتمع الاشتراكي .

كما أن لينين قد أشار أيضا الى كلمات « كاوتسكى » التى قالها بصدد مشروع البرنامج الجديد للحزب الاشتراكي الديمقراطى النمساوى فى هذا الصدد وصفها بالعمق والصدق والتى جاء فيها : ان العلم الاقتصادى الحديث هو شرط من شروط الانتاج الاشتراكى ، شأنه مثلا ، شأن التكنيك الحديث سواء بسواء ، وان البروليتاريا بالرغم من كل رغبتها ، لا تستطيع أن تخلق لا هذا ولا ذاك ، فكلالهما ينشأ عن التطور الاجتماعى الحديث ، فالعلم ليس بيد البروليتاريا بل بيد المثقفين البرجوازيين ، فالاشتراكية الحديثة نفسها قد أُنشئت هي أيضا فى رؤوس بعض أعضاء هذه الفئة ، وقد نقلها هؤلاء الى أكثر البروليتاريين تطورا من الناحية الفكرية ، الذين أخذوا بعد ذلك يدخلونها فى نضال البروليتاريا الطبقي حيث تسمح الظروف . وعلى ذلك كان الوعي الاشتراكي عنصرا يؤخذ من الخارج وينقل الى نضال البروليتاريا الطبقي ، لاشيئا ينبثق منه بصورة عفوية(٤) .

وبالرغم من وضوح هذا الطرح من قبل « كاوتسكى » واهتمام لينين به الى هذا الحد الا أن نمط التحليل لا يخلو فى تقديرنا من نزعة برجوازية صغيرة لدى « كاوتسكى » ، وسوء فهم للعلاقة الجدلية بين الفكر والواقع الى حد ما ، ففكرة أن البروليتاريا لا تستطيع أن تخلق العلم الاقتصادى ولا التكنيك الحديث وان من يملكون ذلك هم المثقفون البرجوازيون فقط ، بما فى ذلك الاشتراكية نفسها والذين يقومون بتقديم كل ذلك لنضال البروليتاريا فيما يشبه « الهبات أو العطايا » فان هذا هو الفهم البرجوازى الكبير والخطأ لدى كاوتسكى ، ذلك أنه اذا كان كاوتسكى يعترف فى نفس النص بأن التكنيك الحديث والعلم الاقتصادى قد نشأ عن التطور الاجتماعى الحديث ، فمن الذى أنجز هذا التطور نفسه ؟ هل هم المثقفون البرجوازيون أم البروليتاريا ؟ فالبروليتاريين وكل الشغيلة هم الذين ينفذون التحول والتطور الحقيقى فى الواقع ، ومن واقع هذا التحول وممارساته وانجازاته اليومية ينبثق العلم الاقتصادى والتكنولوجى وكل المفاهيم النظرية ، والتى يضطلع بها المثقفون سواء أن كانوا رأسماليين أو برجوازيين أو ثوريين كشرح ومنظرين وموجهين ، كل وما يتناسب وخدمة مصالح طبقته التى ينتمى اليها ، واذا

(٤) لينين - ماركس ، انجلز : الماركسية ، دار التقدم بموسكو ، ص ١٧٣ و ١٧٤ .

كان البروليتاريون لا يستطيعون أن يتمتعون بمثل هذا الوعي أو الفهم النظرى فذلك أمر لا يجردهم قط من حقهم فى صنعة ومن كونهم وما يعملون هم الواقع الاجتماعى والمادى الذى يمس كل الافكار النظرية ويشكل مصدرها الأول بما فيها كل أفكار المثقفين على اختلاف مذاهبهم . وعلى ذلك فإن الوعي الاشتراكى لم يكن عنصرا مأخوذا من الخارج وينقل الى نضال البروليتاريا الطبقي كما يقول كاوتسكى ، ولكنه انعكاسا له وتعبيرا عنه ، عن طريق المثقفين الثوريين والتقدميين الذين هم حلفاء لكل البروليتاريين والكادحين والجزء الذى لا يتجاء من وجودهم الطبقي والتاريخى ، وليس المثقفين البرجوازيين والرأسماليين والاقطاعيين الذين يقومون بمهام معادية للبروليتاريا تعبيرا عن مصالح طبقاتهم القائمة على استغلال الطبقات المنتجة .

٣ - ان المثقفين الوطنيين والثوريين هم المخولون وحدهم تاريخيا للقيام بهذه المهمة الحيوية ، مهمة بلورة وتعميق الوعي الطبقي والتاريخى فى الواقع الاجتماعى حتى يتسلح به ويناضل هو بالدرجة الأولى من خلاله وفى ضوءه ضد كل أشكال قهره وتخلفه السائد . وليس مجرد العلم به وتداول المفاهيم النظرية المجردة والمشوهة أحيانا بمعزل تام عن الواقع والطبقات الاجتماعية صاحبة الشأن وذات المصلحة الحقيقية فى الوعي به ، وتلك هى النقطة الأساسية فيما قصدنا اليه فى بداية هذه الفقرة من أهمية الوعي بالذات بالنسبة للمثقفين الثوريين وطبيعة مهمتهم الاجتماعية والتاريخية فى نطاق الطبقات التى ينتمون اليها بحكم النشأة والقناعة ، والتى يمكن تلخيصها أيضا فى عبارة العمل بالآخرين ومعهم أساسا وليس من أجلهم وبمعزل عنهم من خلال المقولات النظرية المجردة للاشتراكية .

ذلك أن الثقافة البروليتارية - كما يقول لينين - لم تنبثق من مكان مجهول ولم يخترعها الناس الذين يقولون عن أنفسهم أنهم اختصاصيون فى ميدان الثقافة البروليتارية ، كل ذلك سخف وهراء ، ينبغى أن تكون الثقافة البروليتارية هى التطور المنطقى لمجمل المعارف التى صاغتها الانسانية تحت نير المجتمع الرأسمالى ومجتمع الملاكين العقاريين ، والمجتمع الدواوينى (٥) .

اضافة الى كون هؤلاء المثقفين ليسوا طبقة فوق الطبقات ولا هم مفوضون أو قادرون على القيام بأى مهمة بمفردهم نيابة عنها ، ولا هم بأقدر

(٥) لينين : فى الثورة والثورة الثقافية ، دار التقدم بموسكو ، ص ١٢٢ .

منها على الصمود والنضال الحقيقي من أجل انتصارها الحاسم ، ذلك أنهم بالرغم من أهمية دورهم الطليعى الهام بالنسبة لهذه الطبقات فانهم لا يعدو كونهم مجرد التعبير الهامشى عنها فحسب ، بل وأكثر حلقات تكوينها ضعفا وعرضة للخطأ والانحراف دائما .

ثانيا : الاختيارات الثورية الناجزة

إذا كنا قد أوضحنا فى الفقرة السابقة طبيعة المهمة المنوطة بفئة المثقفين الوطنيين داخل طبقاتهم الاجتماعية ، والمتمثلة فى بلورة وتعميق الوعى الطبقي والتاريخي بين صفوفها حتى تتسلح به وتناضل هى من خلاله وفى ضوئه ضد كل أشكال قهرها وتخلفها السائد ، وإن تناضل بالآخرين ومعهم أساسا وليس من أجلهم فحسب ، إلا أننا نود أن نتطرق فى هذه الفقرة الى « الكيفيات » التى ينبغى أن يتم من خلالها أداء هذه المهمة من قبل المثقفين الثوريين تجاه واقعهم الاجتماعى والطبقي فى البلدان النامية والمتخلفة بالذات فى الوقت الحاضر ، وإلى أى مدى هى منسجمة ومتطابقة مع موقفهم ونضالهم مع ما يتيح له الواقع الاجتماعى والتاريخى الراهن من الامكانيات الحقيقية للنضال والتطور .

وحتى نتمكن من تحقيق رؤية حسنة وموضوعية لهذه القضية الهامة لا بد من العودة قليلا الى مرحلة تاريخية معينة ، وهى مرحلة بداية ونشوء هذه الشريحة الجديدة من المثقفين الوطنيين والثوريين فى البلدان النامية والمتخلفة وهى ما تزال قريبة العهد جدا وربما أنها لم تغادر وقتنا الحاضر بعد ، وهو الأمر الذى سبقت الإشارة اليه فى مكان سابق من هذه الدراسة . وعلى ذلك فإنه بالرغم من صدق التوجهات المبدئية والنظرية لدى هذه الفئة من المثقفين الوطنيين والثوريين واختيارها الطبقي والثورى الناجز كأطار عام لمهمتها النظرية إلا أن الكيفيات والمواقف العملية لأداء هذه المهمة والتى لا مكان فيها للخيارات الشخصية والحلول الجزئية الوسيطة ، ما تزال عرضة لمثل هذه المحاكمات والخيارات الشخصية أو السياسية الجزئية والمراهنات على بعض الحلول الوسطية والتكتيكية المريضة .

(أ) حذر الاستقطاب السياسى

فكثير من المثقفين الصادقين يتهيبون - بحكم خبرتهم التاريخية والنضالية المحدودة - الاختيار الثورى الناجز ويраهنون عادة على بعض الحلول الجزئية والهامشية للواقع الاجتماعى ، لا باعتبار ذلك أجراء تكتيكية

مشروع فى سبيل الاختيار الثورى الناجز بل باعتبارها مداخل استراتيجية فى نظرهم للوصول الى الحل النهائي ، وذلك على نحو ما يحدث مثلا من عمليات الاستقطاب الاجتماعى والسياسى الواسع النطاق فى صفوف الحركة الوطنية المنظمة لعناصر وفئات اجتماعية ذات مصالح وانتماءات وأصول طبقية واجتماعية مختلفة بل ومتناقضة ومعادية بطبيعتها للخط الوطنى ، لا كمجرد تكتيك مشروع بل كمدخل استراتيجى للوصول الى الحل الاجتماعى المطلوب من خلال هذه العناصر ، وذلك تحت وطئة بعض المشاعر التربوية الحاطئة أحيانا والمبالغة فى دور قانون التحول أحيانا كثيرة ، كالتبرير الحاطىء مثلا لمحدودية وضعف الوعى الطبقي المطلوب فى مجتمع متخلف لدى الفئات والطبقات الشعبية من أجل أنجاز حل اجتماعى وسياسى عاجل من جهة والمبالغة المسرفة لقانون التحول الاجتماعى لبعض العناصر الاجتماعية ذات المصالح والأصول الطبقية اللاوطنية واللاثورية ، والمراهنات من خلال هذه المبررات الحاطئة فى التصور والمبالغات المسرفة فى التحول على ورقة خاسرة من أجل تحقيق الحل الثورى الناجز .

فلقد حذر لينين من المراهنات على تحول متخلفى الاقطاع والبرجوازية الرأسمالية القدامى حتى فى عهد الاشتراكية ، وأشار الى امكانية الاستفادة منهم وليس الاعتماد عليهم، مؤكدا على حقيقة أن هؤلاء المثقفين ليسوا اشتراكيين الميل ولن يكونوا أبدا شيوعى الميل ، وأن سير الأحداث هو الذى يحملهم على التزام موقف الحياد والمراوغة ، كما يؤكد قائلا : أننا لن نستند أبدا الى المثقفين بل سنستند فقط الى طليعة البروليتاريا التى تجر ورائها جميع البروليتاريين وجميع الفلاحين الفقراء(٦) .

فاذا صح الافتراض الأول القائل بمحدودية وضعف الوعى الطبقي المطلوب فى مجتمع متخلف لانجاز حل سياسى واجتماعى عاجل ، وهو ما لا يختلف عليه كثيرا ، الا أن معالجة هذه القضية وحلها يتركز أساسا فى النضال والكدح المضنى داخل صفوف الطبقات العاملة والمنتجة نفسها لتنمية وعيها والبحث عن عناصر طليعية ثورية صلبة من أوساطها مباشرة لمواجهة ذلك الضعف والمحدودية فى الوعى الطبقي وسد نقصه كما وكيف ، وليس فى البحث عن محامين وأدعياء للقيام بهذه المهمة من أوساط طبقات وفئات معادية أخرى كقضية استراتيجية ، لأن ذلك لن يسهم قط فى تنمية الوعى

الطبقي والحل الاجتماعي الناجز ، بقدر ما سيسهم في تنمية وعي وثقافة الطبقات والفئات الا وطنية القديمة والمعادية ، ويمكنها من الاطلاع على خطط وطموحات القوى الثورية الجديدة وييسر لها ضربها وعرقلة مسيرتها التاريخية ، والدلائل الواقعية على هذا الأمر لا تخفى في كل المجتمعات (٧) .

كما أن المبالغة المسرفة في قانون التحول على نحو ما سبق تحت أى مبرر هو انحراف واضح بالقانون التاريخي والاجتماعي لتفسير الطبقات وعلاقاتها ببعضها ويحول القاعدة في هذا القانون الى استثناء والاستثناء الى قاعدة ، الأمر الذى تطبل له النظريات الامبريالية والرجعية في تفسير الطبقات على نحو ما ذكرنا في مكان سابق من هذه الدراسة ، مع اختلاف الصيغة لا أكثر .

(ب) العمل في نطاق الطبقات المقهورة وليس المسيطرة

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان القوى الوطنية والثورية وبدافع من سوء فهمها للاختيار الثوري الناجز أيضا غالبا ما تميل الى تحديد مهامها النضالية وأهدافها الوطنية والتقدمية على أسس غير تاريخية وغير طبقية ناجزة ، حيث تقوم بدلا من ذلك بتحديد مهامها وأهدافها في ضوء الموازنات السياسية والدبلوماسية البحتة في الواقع الاجتماعي المتخلف ، وتبدوا وكما لو كانت مجرد طرف من الأطراف السياسية القائمة يتميز بوجهة نظر خاصة قد تختلف أو تتفق الى هذا الحد أو ذاك مع بقية الأطراف السياسية الأخرى ، حيث تبدو وهى أشبه ما تكون بأقلية سياسية أو طائفية داخل برلمان برجوازي متقدم أو على هامش مجتمع اقطاعي متخلف ، قانعة بمجرد الاعتراف بوجودها كأفراد يجوز لهم التفكير تجاه أنفسهم فقط كما يشاؤون ولا دخل لهم بمجريات الواقع اطلاقا ما داموا أقلية سياسية أو طائفية بمعنى ما ، وما داموا يحرصون على مجرد الابقاء على حياتهم كأشخاص ، خصوصا وأن الكثير من العناصر الوطنية والمثقفين الثوريين يقبلون بمثل هذا الاختيار الحاطيء تحت تأثير قناعات خاطئة أيضا ، قوامها أنهم ما يزالون أقلية وطنية بالفعل في مقابل أغلبية رجعية من جهة ولأنهم ما يزالون في دور التكوين وفي مرحلة البداية من جهة أخرى ، وإن الحصول على مثل تلك

(٧) ان انقلاب الخامس من نوفمبر في شمال الوطن ومحاولة انقلاب الـ ٢٠ من مارس في جنوب الوطن خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ كما سبقت الإشارة في مكان سابق من هذا البحث يعبدان أبرز دليل على ذلك .

المطالب المحدودة من الطبقات المسيطرة في مجتمع برجوازي أو اقطاعي متخلف هو الخطوة الأولى نحو خطوات أكثر على هذا الطريق حتى النهاية .

وهم في سبيل ذلك يقبلون كثيرا ببعض الاجراءات الاصلاحية والتغييرات البرجوازية الشكلية التي تقدم عليها السلطة اقطاعية أو البرجوازية من أجل تطوير مصالحها هي ، باعتبارها جزء من الانجاز الوطني الموهوم الذي يراهنون عليه ويدافعون عنه بحماسة ، ويكونون في هذه الحالة أشبه بمن يريد الوصول الى سطح القمة بالهبوط من أعلى بدلا من الصعود من أسفل ، وتبدوا مسئلة اختيار الحل الثوري الناجز بالنسبة لهم وكما لو كانت غير ممكنة في الوقت الحاضر ولم يحن وقتها بعد ، بل ولا يدرون أو يتصورون متى سيحين وقتها بالضبط ، وانما يتركون كل ذلك للظروف ، ان لم يكن لعلم الغيب ، مكتفين بالتضخيم والنفخ في بعض الاجراءات والاصلاحات الشكلية التي قد تتخذها الطبقات المستغلة المسيطرة من وقت لآخر دفاعا عن نفسها ومصالحها التي تتعرض للانهايار من وقت لآخر وليس حبا في ايجاد تحول حقيقي في المجتمع كما يتصور بعض أولئك المثقفين الطيبين خطأ .

مأساة هذا الفهم والاختيار الوطني الخاطيء للمثقفين الوطنيين والثوريين في نضالهم هو أنه أولا : يفصلهم عن أبعادهم الاجتماعية والطبقية الشعبية في صميم الواقع الاجتماعي ، ويعزلهم عنها كلية ، باعتبار انها هي الأرضية الاجتماعية والتاريخية التي لا يستمدون منها كل مقومات نضالهم وقوتهم فحسب بل ووجودهم نفسه ، كمثقفين وطنيين وثوريين . وهو ثانيا : يجعلهم - بدلا من ذلك - يناضلون كأفراد أو كأقلية سياسية داخل الطبقات المسيطرة التي يسهل عليها محاصرتهم وابتلاع فاعليتهم الحقيقية جماعات وأفرادا خلال وقت قصير ، حيث يصيرون في أحسن الأحوال مجرد طرف سياسي لبرالي متشدد ومحدود على هامش الحياة السياسية والاجتماعية القائمة ، تستفيد منه أكثر مما تخشاه ، لانها (أي الطبقات البرجوازية والاقطاعية المسيطرة) تجد في وجوده ورقة رابحة في المناورات السياسية ، ومسحوق رائع لتجميل وجهها القبيح من وقت لآخر ، وذلك على نحو ما يفعل « سايس الأسود » حينما يستعرض مهارته وشطارته في القدرة على كسب مودتها وصدقتها له وهو يضع يده أو رأسه بين فكئها دون أن توقع به أي اذا أمام جميع المشاهدين الذين لا يعلمون أنه قد قام باقتلاع اظافرها وخلع أسنانها قبل ذلك ، وقام بترويضها على القيام ببعض الحركات البهلوانية برعى منها أو بدونه .

(ج) الفهم الدقيق للتناقضات الاولى والثانوية

وهناك نمط ثالث من الخيارات الحاطئة التي يقع فيها المثقفون الوطنيون في نضالهم الوطني والذي لم يكن هو الخيار الأخير من هذا النوع الذي يضاف الى ما قبله ، بقدر ما أنه آخر نموذج نستدل به على نوع الخيارات الحاطئة في نضال المثقفين الوطنيين في البلدان النامية والمتخلفة بالذات ، وهو نموذج أكثر سوءا وأسواء حظا من مجرد الاستقطاب الكمي للمثقفين الوطنيين من خارج الطبقات العاملة والمنتجة ، أو مجرد النضال السياسي والدبلوماسي البحت للمثقفين الوطنيين وحدهم داخل انطبقات البرجوازية والاقطاعية المسيطرة بمعزل عن الواقع الاجتماعي والتاريخي على نحو ما سبق الحديث عنه ، لأن هذا النموذج يقتصر غالبا على بعض الفصائل السياسية للمثقفين الوطنيين وشبه الوطنيين ممن لا يزال تكوينهم الفكري والثقافي يطفح بالروح البرجوازية الصغيرة ومجرد الحماس القومي الفج .

حيث أنه بالرغم مما يتحلا به مثل هؤلاء المثقفين من تمثل أفضل للواقع الاجتماعي والتعامل معه عن قرب ، الا أنهم أسواء حظا من غيرهم في القدرة على فهمه على أسس جدلية وتاريخية صحيحة ، حيث لا يختارون أهدافهم وأسلوب نضالهم نتيجة لذلك على أسس مثالية فحسب بل أنهم يسيئون فهم التناقضات الطبقية والاجتماعية القائمة أسات قاتلة ، ويخلطون بينها خلطا مميتا الى حد العجز الصارخ عن تصور الشكل الهرمي للمجتمع المتخلف وعلاقاته الطبقية والتمييز بين ما هو أولى وثانوى فيها وما هو استراتيجى وتكتيكى فى صراعائها وتناقضاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية أيضا .

الامر الذى يجعلهم فى كثير من الأحيان يظنون بل ويعتقدون بحزم بأن الطريق الى تحقيق الحل الاجتماعى الناجز - والمصاب لديهم هو أيضا بكثير من التشوهات البرجوازية - لا يأتى بالضرورة من خلال تقوية التحالف الاجتماعى والسياسى بين الطبقات والفئات ذات المصلحة الحقيقية فى إنجاز مثل هذا الحل مجتمعة ، بل يكفى وجود اختلاف جزئى أو ثانوى داخل هذا التحالف فى الاجتهادات أو وجهات النظر التفصيلية ليجزوا لأنفسهم لا مجرد العمل بمفردهم والحكم الأحقق المشبع بالجهالة على مثل هذا الاختلاف الاجرائى بأنه تناقض تاريخى لا رجعة فيه ويتوجب عليهم تصفية الحساب معه أولا فحسب ، بل ان هذا الفهم يدفعهم الى المراهنة الساذجة على اقامة تحالفات مع قوى متخلفة وشبه متخلفة من أجل الوصول الى ما يريدون بمفردهم ، فيما يشبه عملية اللعب بالورق أو تحريك قطع الشطرنج ، بين

طرفين غير متكافئين تماما ، يشكلون هم دائما الطرف للاضعف الذى يخسر النتيجة دائما وحتما ، والواقع العربى يستطيع أن يقدم لنا الكثير من الوقائع والأمثلة الخاصة بهذا الطراز من الاختيار الحاطىء لنضال بعض المثقفين الوطنيين وشبه الوطنيين(٨) .

وفى ضوء كل ما سبق نستطيع أن نستخلص أو نؤكد على ثلاث نقاط رئيسية وهى :

١ - أن الاختيار الثورى والجذرى الناجز لحل المشكلة الاجتماعية والاقتصادية برمتها فى مجتمع متخلف كان وما يزال وسيظل حتما هو القضية التى لا خيار فيها ولا تقبل التجزئة أو المساومة إطلاقا بالنسبة للطبقات الشعبية العاملة والمنتجة فى مواجهة الطبقات المسيطرة والمستغلة وكل أشكال القهر والتخلف السائد ، وأن المثقفين الوطنيين والثوريين باعتبارهم طليعة قيادية فى نضال هذه الطبقات والمعبرين عن لسان حالها لا بد وأن يدركوا أبعاد هذه القضية التاريخية أساسا ولا يخرجوا عنها ، لأنهم هم أيضا لا يملكون الخيار فى ذلك ما داموا صادقين وجادين فى الانتماء لهذه الطبقات ومشاركتها فى الدفاع عن مصالحها ، وانه بمقدار ما يتعمق وعيهم فى ادراك هذه القضية وغيرها من القضايا الجهرية فى النضال الوطنى ويلتزمون بها بمقدار ما يقوون على المحافظة على وجودهم نفسه كمثقفين ثوريين منتمين لطبقات ثورية وتقدمية بطبيعتها ، وبقدر ما يقوون أيضا على تخليص أنفسهم من كل المفاهيم والرواسب المثالية والبرجوازية والاقطاعية القديمة التى ما تزال تسحب نفسها على الكثير من تصرفاتهم ومواقفهم بالطرق المباشرة وغير المباشرة ، وبوعى منهم أو بدونه على نحو ما سبقت الإشارة إليه . فاذا جاز اعتبار الحل الثورى الناجز مسئلة خيار ممكنة بالنسبة للمثقفين كشريحة طبقية هامشية ، الا أن مسألة القبول به من عدمه هو أمر مشروط جوهرى بمسألة وجودهم نفسه كمثقفين ثوريين أو العكس تماما ولا توسط فى ذلك ، أما بالنسبة للطبقات الشعبية العاملة والمنتجة فان هذه القضية هى جزء لا يتجزأ من وجودها وتاريخها الذى لا خيار فيه على الإطلاق .

٢ - أما النقطة الثانية وهى مرتبطة بما قبلها ولا تقل أهمية عنها فانها

(٨) والحركة الناصرية فى السنوات الأخيرة فى اليمن وخارج اليمن تقدم بكل مفاهيمها وطموحاتها وتصرفاتها أبرز دليل على ذلك .

تتعلق بالكيفيات الموصلة الى انجاز الحل الثورى للمشكلة الاجتماعية وتحقيقه ، ذلك أن اختيار الحل الثورى الناجز والالتزام به هو بالنسبة للمثقفين الثوريين قضية نظرية وأيديولوجية ومسألة ادراك وفهم علمى لقوانين الطبيعة والمجتمع فى المقام الأول ، أما مسألة تطبيقها والتوصل الى استنفاد أقصى حدود فاعليتها الايجابية فى تحويل الواقع وتطويره تطويرا ثوريا فأنها تصبح مسألة نضال كيفية بحثه تخضع لمختلف الظروف والأوضاع وتتشكل بتشكلها من مجتمع لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى .

وبناء على ذلك فان كل الامكانيات والوسائل بل والخصوصيات المتاحة فى الواقع والتي من شأنها أن تخدم الحل الاجتماعى الناجز وتقرب منه بصورة أو بأخرى لا يصبح من صميم الشرعية الثورية استخدامها والأخذ بها فحسب بل أنها ومهما كانت محدودة أو قليلة العائد السريع تشكل المدخل التاريخى الوحيد والحاسم لتحريك الواقع المتخلف ضد نفسه ، وفى ذلك يكمن جوهر التحول الاجتماعى وعوامل الانتصار التاريخى الحاسم بغير بديل .

٣ - وهنا وفى هذه النقطة بالذات تكمن أهمية الادراك الدقيق للخطط الرفيع والشفاف الذى يفصل دائما فى مثل هذه الأمور بين القضايا النظرية العامة والخصوصيات الذاتية من جهة والقضايا المرحلية التكتيكية من جهة ثانية والقضايا الاستراتيجية من جهة ثالثة ، والذى ما يزال هذا الحيط الرفع الشفاف بالنسبة لطلائع النظام الوطنى والثورى من مثقفى البلدان النامية والمتخلفة بالذات اما متضخما بحجم الحائط السميكة المعتم الذى يحجب الرؤية الحسنة تماما ، أو أنه غير موجود البتة ، وحتى لو وجد كمفهوم نظرى الا أنه يكون من الصعوبة بمكان أن يتمكن المثقفون الوطنيون فى بلد متخلف حتى الآن من تحديد موقعه الصحيح بالضبط وكيفية استخدامه من وقت لآخر ومن مرحلة لأخرى . وتلك هى أولى المهام الاستراتيجية العاجلة فى الوقت الحاضر والتي تقتضى منهم ادراك أن كل أدوات وكيفيات النضال ضد كل أشكال القهر والتخلف فى أوطانهم وصولا الى تحقيق الحل الثورى والتاريخى الناجز ، هى خصوصيات وسمات محلية ووطنية فى ٨٠٪ من مجموعها ويجب استقراؤها من الواقع الاجتماعى وطبيعية تكوينه من خلال التعامل معه والعيش فى صميمه والوعى الناضج به ، كما أن القدرة على ترتيب أولويات أدوات النضال وكيفياته التى يفرزها الواقع وحسن استخدامها والتميز بين ما هو أولى وثانوى منها واستراتيجى وتكتيكى فيها ، فى ضوء رؤية جدلية وتاريخية ناضجة وبعيدة المدى ،

لهو أصعب ما فى الأمر كله ، ومع ذلك فانه لا مفر منه ولا بديل غيره .

ثالثا : الاعتماد على الواقع وخصوصياته الذاتية

ربما يقودنا آخر تعبير فى الفقرة السابقة والخاص بأن ٨٠٪ من أدوات وكيفيات النضال هى ذات سمات وخصوصيات محلية ووطنية ويجب استقراؤها من الواقع الاجتماعى وطبيعة تكوينه ، ربما يقود هذا التعبير الى الحديث عن قضية بكاملها ، وهى ليست القدرة على ترتيب الاولويات المحلية فى النضال وحسن استخدامها تكتيكا واستراتيجية فحسب بل والقدرة على التعرف بدقة على هذه الاولويات نفسها فى صميم الواقع الذاتى والموضوعى، واستخراج الحسابات الدقيقة لفاعلية العوامل والخصوصيات الذاتية والوطنية البحث فى النضال من جهة ، وبقية العوامل ل خارجية والدولية بل والاممية بصفة عامة من جهة أخرى . فهذه الحسبة أو المعادلة التاريخية الهامة قد كانت وما تزال حتى الآن تعيسة الحظ فى فهم وتصور طلائع المثقفين الوطنيين فى البلدان المتخلفة ، والتى بالرغم من تذكروهم لها جيدا فى الادبيات النظرية البحث الا أنه لا يوجد لها موضع قدم حقيقى تقريبا من الناحية العملية والموضوعية الا فيما ندر حتى الآن ، والتادر لا حكم له كما يقال .

نحن هنا لا نريد أن نقلل أو نتجاهل الحقائق التاريخية والاقتصادية والتكنولوجية الراهنة والتى تسير بخطى سريعة نحو تكامل المجتمعات الحديثة واخضاعها لتنظيم وتكامل دولى وأممى لا مفر منه كظاهرة تاريخية ومادية ، الا أن الأمر يجب أن لا يكون مجرد قضية تبسيطية هكذا الى حد السذاجة ، وليس مجرد امتداد سياسى واقتصادى ورغبة البعض فى التسلط على البعض الآخر ، على غرار ما كان يحدث فى الامبراطوريات القديمة . كما يجب الا نفهل الحقيقة السياسية التى تدور من خلالها الصراعات المحلية والدولية بين القوى الامبريالية والاستعمارية الجديدة فى المجتمع الرأسمالى وحلفائها من الكبرادوريين والاقطاعيين وكل القوى الرجعية المتخلفة فى الشعوب النامية من جهة ، والقوى الوطنية والتقدمية فى هذه الشعوب وحلفائها التاريخيين فى المنظومة الاشتراكية من الجهة الأخرى ، وأنه اذا كان من المستحيل العثور على صيغة للتوفيق أو التعايش بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية لكلا الطرفين فان نفس المصالح لكل طرف على حدة هى غير قابلة للتجزئة أو الانفصال تحت مختلف الظروف ، فتلك بديهيات اجتماعية وتاريخية عامة مفروغ منها وهى تؤكد نفسها بمرور الوقت أكثر فأكثر .

وما نحرص على تأكيده هنا هو أن هذه العموميات النظرية لم تكن لتكتسب أهميتها وصدقها العلمي والموضوعي الا من خلال تراكم جزئياتها العملية ، وأن هذه الجزئيات التي تتعبد وتتخلف أشكالها ومميزاتها وخصوصياتها من مجتمع لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى ، لهى المقياس الحقيقى لصدق الرؤية النظرية الشاملة ومصدر قوتها الاول وتجدد حيويتها بلا انقطاع . فالممارسات العملية المؤدية الى ادراك العوامل الذاتية والخصوصيات الاجتماعية والتاريخية لآى مجتمع ، لم تكن هى المنظار الذى يجب أن نقرأ من خلاله وفى ضوءه كل المفاهيم النظرية العامة فحسب بل ان فيها تكمن العوامل الجوهرية والاستراتيجية فى التغيير ، وعلى أساسها يتوقف الانتصار الحاسم لارادة التحول التاريخى والثورى قبل أى شىء آخر ، ومن خلالها أيضا تستمد المفاهيم النظرية مضامين وأبعاد جديدة أكثر شمولاً ونقاوة وحيوية بلا انقطاع ، اننا نقرأ النظرية ونصيفها فى ضوء الوقائع والخصوصيات الجزئية المتراكمة ومن خلالها وليس العكس ، وأن من يطمح فى حل ثورى ناجز دون الانطلاق من المميزات والخصوصيات والعوامل الذاتية والاعتماد عليها بالدرجة الأولى هو أشبه بمن يحلم بقطف ثمار طيبة من شجرة ميتة لا جذور لها فى الأرض ، وأنه اذا كان صدق المقولة التاريخية القائلة بأنه لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية ما يزال حتميا فاننا نستطيع أن نصيف أيضا بأنه لا انتصار ثورى بدون منطلقات ذاتية وموضوعية .

ولهذا كان من فادح الخطأ - كما يقول لينين - الاقتصار على استيعاب ما هو وارد فى الكتب . . . فبدون عمل ، بدون نضال ليست ثمة أية قيمة للمعرفة التى تستقى عن الشيوعية والاشتراكية فى الكتب والمؤلفات ، اذ أنها ليست سوى استمرار للقطيعة السابقة بين النظرية والتطبيق العملى ، هذه القطيعة التى هى أكره سمة من سمات المجتمع البرجوازى القديم (٩) . وإذا كانت مثل هذه القضية هى من الأمور التى قد لا نجد من يختلف عليها معنا فى أوساط المثقفين الوطنيين من الناحية النظرية على الأقل ، الا أننا لا نذيع سرا ولا نتعدى محذورا اذا قلنا بأن هؤلاء المثقفين الوطنيين أيضا فى البلدان النامية والمتخلفة - وهم قليلون - لا يتجاوز قبولهم وتأكيدهم على أهمية الممارسة العملية والعوامل والخصوصيات الذاتية فى نضال مجتمعاتهم حدود الاقرار والفهم النظرى وحده ، ولا يتعدى مكان

(٩) لينين : فى الثورة والثورة الثقافية ، دار التقدم بموسكو ، ص ١١٨ .

هذه القضية فى حياتهم فى معظم الأحيان حدود المقولات والصيغ الأدبية أو المفاهيم المدرسية الساذجة ، وذلك على غرار ما لاحظناه بوضوح أكثر بالنسبة للمثقفين اليمينيين فى فصل سابق من هذه الدراسة ، حيث لا يتجاوز فهم هذه القضية التاريخية والجدلية فى أذهان الكثير منهم أو غيرهم فى البلاد النامية بصفة عامة أكثر من القول أو العلم بأن الجزر البريطانية تقع فى القارة الأوربية ، أو أن الأرض تدور حول نفسها مرة كل أربعة وعشرون ساعة أو أن النار تحرق الحطب، أو أن زيد ضرب عمرو .. الخ .

رغم أن هذه القضية الهامة هى زاد الحياة النضالية ومنحها وطعامها اليومى الذى لا يتجزأ ولا ينفصل عن حياة الناس وهمومهم اليومية أيضا ، وهى من باب أولى لا بد وأن تكون كذلك بالنسبة لكل مثقف وطنى وثورى ، لأن المثقف الوطنى الجيد - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - هو المثقف الأمى الجيد (٩) . وذلك بدلا من التعامل معها كما يتعامل تلاميذ المدارس الأولية مع واجباتهم اليومية المقررة على نحو ما أشرنا آنفا ، حيث ما تزال هذه الثغرة الخطرة تتجسد فى حياة هؤلاء المثقفين من خلال مظاهر عدة وتستمد وجودها ومقوماتها فى حياتهم من خلال عوامل وأسباب اجتماعية وتاريخية مختلفة ما تزال تفرض نفسها عليهم بالطرق المباشرة وغير المباشرة ، والتى سنتناولها فى فقرة لاحقة من هذا البحث .

رابعا - التأكيد على ثقافة الوعى بدلا من وعى الثقافة

والقضية الرابعة والأخيرة التى نود مناقشتها هنا كأداة من أدوات اكتساب المثقفين الوطنيين فى البلدان النامية والمتخلفة لمضامين وأبعاد أكثر علمية وموضوعية وثورية هى ضرورة اهتمامهم وتركيزهم على ما نطلق عليه هنا أو نعرفه - ربما لأول مرة - « بثقافة الوعى ، بدلا من « وعى الثقافة » ، وحتى نتمكن من مناقشة هذين المصطلحين عن ثقافة الوعى وعى الثقافة وأهمية المصطلح الأول بالنسبة للمثقفين الوطنيين وعمليات التحول الاجتماعى بصفة عامة ، بصورة أكثر وضوحا وموضوعية ، دعونا أولا نحدد ماهية وإطار كل من هذين المصطلحين ومضمونه وعلاقة كل منهما بالآخر وذلك على النحو الآتى :

(٩ مكرر) عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختصرة حول الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها الاشتراكية ، دار الغارابى بيروت ١٩٧٩ ، ص ١٧٥ .

١ - الفرق بين ثقافة الوعي ووعي الثقافة

نستطيع القول بأن وعى الثقافة يتمثل فيما يكتسبه الفرد المتعلم والمتقف بالذات من مدارك ومعارف ثقافية مختلفة عن الحياة العامة في المجتمع سواء ما ينسجم منها مع حقيقة موقفه الاجتماعي والطبقي الخاص ويخدم هذا الموقف أم لا ، فاللام ومعرفة المثقف الوطني والثورى بثقافة الطبقة الاقطاعية والعناصر الرجعية وغيرها من النماذج المختلفة لثقافة المجتمع القومى الى جانب ادراكه لثقافته الوطنية أساسا يمكن تصور هذه العملية باعتبار أنها تشكل بالضبط « وعى الثقافة » ، أى تمكن الفرد المتعلم أو المثقف من معرفة وادراك مجمل عناصر الثقافة السائدة فى المجتمع والوعى بها على اختلاف مضامينها وبحدود نسبية على الأقل ، الى جانب نموذجه الثقافى الخاص بحكم انتمائه الطبقي والأيدىولوجى .

وهنا لا بد وأن نلاحظ أن وعى الثقافة هو خاصية من خواص المثقفين على مختلف انتمائهم السياسية والطبقية ولم يكن خاصية طبقية شاملة فى المجتمع ، وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بمفهوم « ثقافة الوعي » الذى يتمثل فى ادراك الطبقة الاجتماعية (أى طبقة فى المجتمع) ووعيا بثقافتها الخاصة المعبرة عن مصالحها وهمومها وطموحاتها وعلاقاتها الاجتماعية ، دون أن تتعداها كثيرا الى اللام بثقافة الطبقات الأخرى الا فى حدود لا تذكر . ذلك أن وجود الطبقة ليس مشروطا حتى بوجود وعيا وثقافتها الخاصة ولا مقترنا به ، عوضا عن الماهيا بثقافة الطبقات الأخرى . فكثير من الطبقات قد توجد على نطاق واسع فى كل مجتمع ، ووجود أى مجتمع مشروط بوجودها أصلا ، الا أنها قد لا تتمتع الا بحدود دنيا من الوعي بوجودها ، أو وعيا الطبقي على الأصح ، عوضا عن عدم تبلور وازدهار ثقافة هذا الوعي نفسه داخل هذه الطبقة وتعرضه للانحطاط الشديد فى كثير من الأحيان ، خصوصا فيما يتعلق بالطبقات الشعبية المسحوقة من عمال وفلاحين ومستخدمين وغيرهم فى المجتمعات الاقطاعية المتخلفة ، حيث يحول وضع الطبقة الاقطاعية المسيطرة القائم على أسس ومفاهيم مينافيزيقية متخلفة دون تبلور الوعي الطبقي والثقافة الطبقة بصفة عامة على أسس منطقية وعقلية صحيحة ، بل ان هذه الطبقة تعمل بوعى تام على الحيلولة دون حدوث مثل هذا التبلور لثقافة الوعي الطبقي السليم وفرض ثقافتها ووعيا المشوه دائما .

وحتى فى ظل المجتمعات البرجوازية وشبه البرجوازية حيث تقوم هذه الطبقات المسيطرة بوعى كامل لمصالحها وثقافتها على الحيلولة دون تبلور

الوعى الطبقي لدى الطبقات الدنيا والخوف منه ، ولا تسمح بازدهار ثقافتها
الطبقية أيضا ، الا ما يتم رغم ارادتها . فوعى الثقافة مسألة نظرية وجزئية
تخص المثقفين وحدهم أما ثقافة الوعى فهى مسألة اجتماعية و طبقية شاملة .

ب - ضمان التحول يكمن فى ثقافة الوعى وليس فى وعى الثقافة

ومن هنا نتأكد الأهمية المطلقة لبلورة وتنمية ثقافة الوعى الطبقي
فى أوساط الطبقات العمالية والفلاحية فى البلدان النامية والمتخلفة وحلفائهم
من برجوازية صغيرة وجنود ومستخدمين وصغار المواطنين والطلبة ٠٠٠ الخ .
ذلك أن تبلور الوعى الطبقي أيضا لدى طبقات أوسع الجماهير فى المجتمع
لهو أعظم دلالات التحول وأفضل ضمانات الانتصار التاريخي الحاسم
لقضيتها من جهة ، وهو أعظم ما يخيف ويزعج الطبقات والفئات المعادية
أكثر من أى شئ آخر . ذلك أن تخلف الوعى الطبقي لدى البروليتاريا
الزراعية - كما يقول مجموعة من الباحثين السوفييت المحدثين - يلقي
مسئولية ضخمة على عاتق القوى التقدمية المناضلة فى سبيل التحولات
الديمقراطية فى البلدان النامية ، وتطرح أمام الطليعة الثورية مهمة بالغة
الصعوبة والأهمية - مهمة تسليح الفئات الريفية البروليتارية بالوعى
الطبقي الثورى - ذلك لأن هذه الفئات تشكل أكبر قاعدة جماهيرية لاعادة
بناء المجتمع اجتماعيا واقتصاديا على أسس غير رأسمالية(١٠) .

فالتبقيات الرجعية والبرجوازية الكمبرادورية فى البلدان النامية
والمتخلفة لا يخيفها وجود جماعات من المثقفين الوطنيين والثوريين وحتى
المتطرفين الذين يعون ويدركون ما تفعله هذه الطبقات من استغلال وتفريط
بالسيادة الوطنية لصالح الاحتكارات الدولية والامبريالية واعلان معارضتها
لذلك فى نطاق التعبير السياسى وادبيات الثقافة النظرية العامة والخاصة ،
بقدر ما يخيفها ويقلقها جدا أن يتحول هذا الفعل الى ظاهرة اجتماعية ووعى
وثقافة طبقية شاملة يتجاوز حدود الجماعات المثقفة المحدودة الى أوساط
الطبقات الشعبية المستغلة (بفتح الفين) نفسها والقادرة وحدها على ايجاد
التحول الجسدى والثورى العميق اذا ما امتلكت وعيها المبر عن واقعها
الطبقي والاجتماعى بطريقة صحيحة .

فثقافة الوعى بهذا المعنى لا تشكل الضمان التاريخي الحاسم لتحقيق
التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التقدمية الناجزة فحسب

(١٠) عدد من الباحثين السوفييت : التركيب الطبقي فى البلدان النامية ، ص ٤٩٦ .

فى أى مجتمع ، ولكنها تشكل من باب أولى التجسيد المادى والعمل لتطابق المفاهيم النظرية مع الممارسات العملية وتربط حركة الفكر بحركة الواقع بالمعنى الجدلى الواسع لهذه القضية فيما يتعلق بمسألة الصراعات والتناقضات الطبقية فى المجتمع وتصعيد أدائها وفاعليتها أكثر فأكثر كمدخل استراتيجى لتصعيد حركة التغيير والتطور الشامل .

أما وعى الثقافة بالمعنى الذى سبقت الإشارة اليه قبل قليل باعتبارها خاصة فردية أو فئوية مكتسبة فى الغالب ولم يكن خاصة طبقية شاملة وأصيلة ، فهو وإن كان من مهمته حقاً أن يلعب دور المهيء والمنشط والمثير الحقيقى لثقافة الوعى الطبقي وتبلوره الا أنه لا يقوى مطلقاً بمفرده على القيام بمهمته كاملة أو تقديم نفسه كبديل عنه . وهنا تكمن أهمية ادراك المثقفين الوطنيين فى البلدان النامية والمتخلفة بالذات لهذه المعادلة العلمية الصعبة ومعرفة دورهم فيها ، باعتبار أن وجودهم يشكل تجسيدا لوعى الثقافة وليس لثقافة الوعى ، من جهة وأن نضالهم الثورى لا يتجسد من خلال وعيهم الثقافى بقدر ما يتجسد من خلال بلورتهم واثارتهم لثقافة الوعى الطبقي بين أوسع الجماهير الشعبية وتسليحها به وقيادتها من خلاله من جهة أخرى .

أسباب عجز المثقفين الوطنيين عن القيام بمهامهم السابقة حتى الآن

كانت تلك هى مجموعة الأسس والمبادئ العامة المتعلقة بأهمية الوعى بالذات ، والاختيار الثورى الناجز ، والاعتماد على الواقع وخصوصياته وإمكانياته الذاتية ثم الاعتماد على ثقافة الوعى بدلا من وعى الثقافة لهى الأبعاد الاجتماعية والسياسية التى تحدد بدقة المهام التاريخية لفئة المثقفين الوطنيين والتقدميين فى المجتمعات النامية والمتخلفة، وكيف أن عدم قدرة هؤلاء المثقفين على القيام بهذه المهام حتى الآن ، ما يزال يشكل نقطة ضعف خطيرة ومميتة فى بعض الأحيان ، لا بالنسبة لهؤلاء المثقفين فحسب ، بل وبالنسبة لمسألة النضال الطبقي والتحرر الاجتماعى والاقتصادى بالنسبة لجماهير الشعب فى هذه المجتمعات بصفة عامة ، والذى ما يزال متعثرا وعاجزا عن الوقوف على قدميه لنفس السبب ولنفس العلة ، (عجز المثقفين عن ادراك مهامهم التاريخية وأدائها بطريقة صحيحة) .

وهنا سيتوجب علينا البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذه القضية والكشف عنها حتى يمكننا تحديد امكانية التغلب عليها وتجاوزها كضرورة تاريخية ومسألة مصيرية لا محيد عنها ، حيث تتمثل أهم هذه الأسباب فى مجموعة من العوامل التى يأتى فى مقدمتها :

١ - قلة الخبرة النضالية والمراس العمل

إذا ما تذكرنا ما سبقت الإشارة اليه في مكان سابق من هذه الدراسة حول النشأة المتأخرة جدا لفئة المثقفين الوطنيين والثوريين في البلدان النامية والتي ما تزال كذلك في طور التكوين لأدركنا جيدا أن خبرة النضال والممارسة الثورية التقدمية الحقبة ذات البعد الجدلي والتاريخي الناضج ما تزال متواضعة حقا بالقياس الى موروثهم الكبير من الأفكار والممارسات اللبرالية والبرجوازية الصغيرة والمثالية والقومية ، والتي ما تزال تسحب نفسها عليهم بطريقة غير مباشرة ، بالرغم من صدق توجههم الجديد ورغبتهم في التخلص من كل الأفكار المعلقة القديمة .

فهذا الموروث المتراكم من الأفكار السياسية والاقتصادية المقترنة عن الواقع لا يلغيها مجرد الاعلان عن صدق التوجه والفهم الجديد والرغبة في التخلص من القديم ، لأن المثقفين الوطنيين والثوريين سوف لن يتمكنوا من تخليص أنفسهم منها نهائيا الا عن طريق تصعيد النضال اليومي وتكثيف الممارسة العملية في صميم الواقع وتنمية الخبرات النضالية والتقدمية البديلة من خلال كل ذلك .

فتكثيف النضال الوطني في صميم الواقع وتراكمه من خلاله على أسس علمية وبصير وتواضع وبلا غرور سوف لن يكون هو الحل الحاسم لتجاوز كل ما نرغب في تجاوزه من أفكار ومواقف تقليدية وتنمية مواقف وخبرات ثورية جديدة أكثر تقدما فحسب ، بل ان ذلك هو المدخل الأساسي لاكتشاف العوامل الذاتية والموضوعية في الواقع وامكانياتها الرهيبة والحاسمة المتاحة ، ويقضى الى الأبد على حالة الاغتراب والانقسام الدائم والخطير بين المفاهيم النظرية العامة والواقع العملي وخصوصياته ، الذي يعاني منه المثقفون الوطنيون والثوريون في البلدان النامية والمتخلفة وتفصل بينهم وبينه سحب كثيفة من الجهل المخيف للواقع والمقرون بالضرور والانانية ازاءه أحيانا ، والافتقار الى صدق التضحية الوطنية والثورية الحقبة من أجله أحيانا كثيرة ، مكتفين بدلا من ذلك باجادة الصيغ والأدبيات النظرية الصامتة والدوران في محيطها ، الأمر الذي ينتهي بهم في كثير من الأحيان الى تصور المشاكل والحلول وكما لو كانت أمور نظرية بحتة وسياسية ودبلوماسية في أحسن الأحوال ، ولم تكن قضايا تاريخية واجتماعية في الأساس .

فلو كانت دراسة الاشتراكية والشيوعية - كما يقول لينين - تنحصر

في استيعاب ما هو وارد في الكتب والكراريس والمؤلفات الشيوعية لأتجنا بفائق السهولة شراحا سطحيين شيوعيين أو مدعين مغرورين شيوعيين ، الأمر الذي يسيء إلينا في غالب الأحيان ويلحق بنا الأذى ، لأن هؤلاء القوم الذين تعلموا وقرأوا ما في الكتب والكراريس الشيوعية يظهرون عاجزين عن تنسيق جميع هذه المعارف ولا يستطيعون التصرف والعمل كما تقتضيه الشيوعية فعلا(١١) .

وهذه الثغرة الخطرة هي التي - في تقديرنا - جعلت من جهود كثير من المثقفين التقدميين البارزين بل وبعض الأحزاب والمنظمات التقدمية أيضا في البلدان النامية تتحول إلى مجرد قوالب وأدبيات نظرية جامدة ، لم تؤثر في واقعها الاجتماعي والقومي أو تغير منه شيئا ، رغم تقادها الطويل بالنسبة لكثير من الحركات القومية والبرالية التي ظلت تحرك الواقع ، بمفاهيمها وأبعادها الخاصة وتنتقل به من مرحلة لأخرى ، كما تنتقل بنفسها أيضا إلى مواقع أكثر نضجا وتقدما في كثير من الحالات ، بينما ظلت جهود المثقفين اليساريين الأوائل وتنظيماتهم وأحزابهم وما زالت في البلدان النامية والمتخلفة مجرد دوائر سياسية ضيقة وحلقات مغلقة للقراءة والتداول النظري ، وتبدو كما لو كانت غير ذات ارتباط حقيقي يذكر بواقعها الاجتماعي ، أو ذات مسئولية محددة من أي نوع .

والأمثلة التي تؤكد هذه الوقائع كثيرة وماثلة للعيان في أكثر من مكان من العالم النامي والمتخلف ، فالحزب الشيوعي الهندي مثلا يعتبر من أقدم الأحزاب اليسارية والتقدمية ، ولكن الحركة البرالية القومية «للمهاتما غاندي» وجواهر لال نهرو لم تترك موضع قدم يذكر في الواقع الاجتماعي لتيار اليسار التقدمي السابق ، أو أن هذا التيار - على الأصح - لم يستطع أن ينتزع لنفسه موضع قدم يذكر في واقع الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع الهندي حتى الآن للأسباب الآتفة انذكر ، رغم اخفاق الخط القومي البرالي السابق في حل المسألة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الهندي ، بل وعجزه حتى عن المحافظة على السلطة السياسية التي ظل يمارسها بزهو واعتداد قومي ومثالي بعد رحيل الاستعمار لفترة غير قصيرة ليجد نفسه في الأخير مجبرا بطريقة أو بأخرى على مضادة السلطة السياسية ليفسح المجال أمام الطبقات والفئات الرأسمالية والاقطاعية والأرستقراطيات

(١١) لينين : في الثورة والثورة الثقافية ، دار التقدم بموسكو ، ص ١١٧ .

الاجتماعية والدينية التي تشكل الاطار السياسى المناسب للواقع الاقتصادى والاجتماعى والمتطابق معه فى الوقت الحاضر .

حيث صار « كلب ديساى » فوق سيارته هو التعبير الصحيح عن الواقع بدلا من « معزة غاندى » تحت الشجرة (١٢). كل هذا يحدث وما يزال بينما لم يكن يتجاوز دور اليسار التقدمى أو « الحزب الشيوعى الهندى على الأصح » أكثر من مجرد البحث عن الاعتراف به كطرف سياسى ومذهبى فى بعض الولايات الهندية ، ضمن مئات الأطراف والمذاهب السياسية والاجتماعية والدينية التى تشتهر بها الهند منذ القدم وحتى الآن .

وإذا راجعنا الصورة مرة أخرى فى مصر فسنبجدها تتكرر بشكل أوضح منذ بداية الخمسينات وحتى اليوم ، حيث أنه بالرغم من عراقية التنظيمات اليسارية فى مصر وعمق ثقافة أفرادها إلا أنها قد ظلت تسير فى تناسب شبه عكسى مع مجريات الأحداث القومية والبرجوازية الصغيرة التى شهدتها مصر فى ظل قيادة عبدالناصر وعكست نفسها على الوطن العربى وكثير من المجتمعات الافريقية والآسيوية الأخرى ، حيث تحول الشيوعيون فى مصر من منظمات سياسية الى مجرد أفراد مثقفين جيدا على المستوى النظرى .

وفى اليمن وجد نموذج من نماذج الامتداد القومى لمصر والوطن العربى ككل ، ووجدت عناصر يسارية وشيوعية منظمة ومحدودة فى نطاق بعض المثقفين منذ وقت مبكر فى بداية الأربعينات ، وهو زمن سباق بالنسبة للمنظمات القومية والبرالية اللاحقة كحركة القوميين العرب وحزب البعث العربى الاشتراكى وتنظيم الضباط الأحرار الذى فجر أحداث ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ ، والحركة الناصرية التى تبلورت أكثر بعد وفاة عبدالناصر ، وغير ذلك من المنظمات السرية ، حيث نجد أن كل هذه المنظمات القومية والبرالية والبرجوازية الصغيرة كانت تقف وراء كل الأحداث والتطورات الهامة التى شهدتها اليمن شمالا وجنوب منذ أواخر الخمسينات

(١٢) ديساى هو رئيس حزب « جانانا » الائتلاف اليمنى المتطرف للاقطاع والبرجوازية الهندية ، والذي استولى على السلطة فى الخمس سنوات الأخيرة بعد اقضاء انديرا غاندى رئيسة حزب المؤتمر البرالى القومى الذى استعاد السلطة مرة أخرى فى الانتخابات الأخيرة فى يناير ١٩٨٠ وسط صراع سياسى دموى حاد .

وحتى اليوم وتجبر معها أوسع القطاعات الشعبية والنقابية والجماعية ، كما أنها قد تعرضت لتغيرات وتحولات جوهرية ايجابية فى تكوينها السياسى والأيدولوجى الى حد كبير ، انتقل بالكثير منها من الموقف البرجوازى الصغير الى الموقف الوطنى والتقدمى الصريح ، فى الوقت الذى لم يطرأ أى تغيير يذكر على العناصر التقدمية والشيوعية التقليدية لا كما ولا كيفا ، ولم تستطع أن تشارك فى أى حدث من الأحداث التى شهدتها الساحة اليمنية حتى الآن بصورة مباشرة الا فى حدود ضيقة جدا وغير مباشرة (١٣) . ومع ذلك فان مجموع هذه العناصر فى اليمن وغير اليمن لا يمكن أن ينتزع منها حقها فى السبق التاريخى الأول فى تبنى الأفكار العلمية والتبشير بها .

ومن هنا تتأكد حقيقة النشأة المتأخرة للمثقفين التقدميين فى اليمن والبلاد النامية بصفة عامة كطليعة جماهيرية مناضلة ، وكافراز وتطور جديد لمنظمات وحركات لبرالية وقومية قديمة ، بغض النظر عن كل النواقص التى ما تزال تلزم العناصر التقدمية من المثقفين الوطنيين فى الوطن العربى والبلدان النامية بصفة عامة وما يزالون يعانون من قلة الخبرة وعمق التجربة فى النضال الوطنى والممارسة العملية على أسس علمية وتاريخية صحيحة ، سواء منهم من تبنى التوجه اليسارى منذ البداية أو من تطور نحو هذا التوجه عبر الاتجاهات القومية والبرالية والبرجوازية الصغيرة .

٢ - نوع الثقافة والتعليم التقليدى

لم تكن مسألة الحدأة فى التوجه الثورى للمثقفين الوطنيين - على قلتهم حتى الآن - فى البلدان النامية والمتخلفة وتواضع خبراتهم ومراسهم النضال فى هذا الصدد على أساس هذا التوجه هو السبب الوحيد الذى يجعل منهم عرضة لأخطاء كثيرة ، والتى منها الانفصال عن الواقع الاجتماعى والجهل الملحوظ بخصوصياته وشئونه الجزئية والكلية الى حد كبير ، الأمر الذى ما يزال ينتهى بهم من الناحية العملية على الأقل الى سوء تقدير مخيف لحجم وامكانيات هذا العامل وأولوياته الاستراتيجية الحاسمة فى عملية النضال الوطنى .

فروع الثقافية الاقطاعية القديمة والبرجوازية الجديدة التى تجرعتها

هذه المجتمعات منذ زمن طويل وعبر أجيال متلاحقة والمتفقون منهم بالذات من خلال البرامج التعليمية التقليدية ووسائل الدعاية والاعلام المختلفة ، قد أسهمت الى حد كبير وما تزال في تكريس هذا الفهم الاغترابي والقطيعة بين المفاهيم النظرية والواقع العملي ، ليس بالنسبة لهذه الفئة الجديدة من المثقفين الوطنيين فحسب بل بالنسبة للمجتمع بأسره كجزء من عملية تكريس الفوارق بين الطبقات من جهة والتمكن من صياغة كل الأفكار والمفاهيم الاقطاعية والبرجوازية الخاطئة والمضللة التي تنسجم دائما ومصالح هذه الطبقات والدفاع عنها بمعزل تام عن كل حقائق الواقع والتاريخ وقوانينه ، والتي تقف دائما على النقيض من ذلك تماما .

فأساس المبدأ الجوهري والفكرة المبدئية التي تقوم عليها برامج التعليم والثقافة الاقطاعية والبرجوازية والارستقراطية في أي مجتمع متخلف هو النظر الى برامج التعليم باعتبارها عملية كسب لامتيازات جديدة وعمية ارتقاء اجتماعي وطبقي من أسفل الى أعلى ، وتحرر من الفعل والممارسة العملية للأعمال والمهن اليدوية والحرفية ... الخ .

كما أن التعليم والثقافة الاقطاعية والارستقراطية في البلدان النامية والمتخلفة كانت منذ زمن طويل وما تزال تعشعش فيها حتى اليوم هذه المفاهيم التي لا تشكل في جوهرها عملية اغتراب وارتحال محقق من عالم العقل والواقع الى عالم الوهم والخرافة فحسب بل انها بطبيعتها تميل الى احتقار الفعل والواقع نفسه ، وتعادي منطق العلمى بلا حدود . فقد وجدت في كل المجتمعات الطبقية التي ظهرت في التاريخ - كما يقول على باذيب - منذ العبودية وحتى الرأسمالية مرورا بالاقطاع ، ثقافتان لا ثقافة واحدة : ثقافة الطبقات المسيطرة وثقافة الطبقات المضطهدة (بفتح الهاء) ثقافة الطبقات المسيطرة لمصلحة النظام السائد : التعليم لمصلحة الطبقة الحاكمة ، والأفكار تعيد النظام القسائم ، والفنون والأدب سخرة لخدمة القيم التي يزرعها النظام الحاكم وتنتشر الفلسفات والأفكار الرجعية المعادية للتطور والتقدم ، وفي المقابل في ظل الصراع الطبقي تتكون ثقافة الطبقات المضطهدة بأفكارها الثورية وآدابها وفنونها الشعبية ، والقيم الثورية والانسانية الجديدة (١٤) .

(١٤) على باذيب : في كتاب مناقشات حول الثقافة اليمنية ، دار ابن خلدون بيروت

وبهذه الطريقة بالذات ومن خلال هذه القنوات الثقافية والأيدولوجية تتمكن الطبقات الاقطاعية والأرستقراطية والبرجوازية من افساد واضعاف الوعي الطبقي والتاريخي فى المجتمع بين المتعلمين وأشباه المتعلمين أو أنصاف المتعلمين بطريقة أسوأ مما هى عليه بين أوسع الجماهير من العمال والفلاحين ممن تسيطر عليهم الأمية الأبجدية ولا يجيدون القراءة والكتابة ، لأن العامل أو الفلاح أو الحرفى الأمى ، هو الأكثر ارتباطا بواقعه الاقتصادى والطبقى ولا يلتزم الا بحدود دنيا وهامشية جدا ببعض الافكار الاقطاعية والميتافيزيقية الشائعة ، وبطريقة ملؤها السذاجة والسطحية ، والذي بالرغم من تخلف وعيه الطبقي وقدرته على تحديد مصالحه الطبقيّة بدقة ، الا أنه رغم كل ذلك يظل أحسن حالا من المتعلمين وأنصاف المتعلمين فى ظل النظم الأرستقراطية والاقطاعية ، لأن ذلك العامل أو الفلاح لا يحتاج الا مرة واحدة لمحو أميته الأبجدية والاجتماعية وذلك بتعليمهم القراءة والكتابة وبلورة وعيهم الطبقي والنتيجة مضمونة ، بينما يحتاج مثل أولئك المتعلمين وأشباه المتعلمين الى محو أميتهم مرتين ، لأنهم يحتاجون أولا : الى التخلص مما لصق فى أذهانهم من أفكار ومفاهيم خاطئة ومشوهة يلتزمون بها الى درجة التقديس ، وينعصبون لها الى حد الموت ، ويمارسونها بصورة مباشرة وغير مباشرة وشعورية ولا شعورية حتى حينما يعتقدون بأنهم قد تخلصوا منها شكليا ، وهم يحتاجون ثانيا : الى استعادة وعيهم بواقعهم الطبقي المفقود والنتيجة غير مضمونة .

ومن خلال هذا المحو المزدوج للأمية بين صفوف المتعلمين والكتبة تنبثق فئة المثقفين الوطنيين والثوريين فى مجتمع اقطاعي وشبه برجوازي متخلف ، وهم الاستثناء الصعب الذى لا تحصى متاعبه ومعاناته فى الوقت الحاضر داخل البلدان النامية والمتخلفة ، بالرغم من أنهم باعتبارهم طليعة ثورية لطبقات ثورية أيضا يشكلون المدخل الوحيد الى تغيير كل الحاضر وصنع المستقبل ، ولهذا السبب تزداد متاعب المثقفين الوطنيين ومعاناتهم فى القدرة على فهم الواقع وخصوصياته المادية والتاريخية وسوء تقديرهم لدوره والرؤية الموضوعية اليه ، الأمر الذى يتحتم عليهم مواجهة هذه القضية الهامة بجدية وصبر وادراك دورهم فيها بوضوح وتواضع بلا غرور .

٣ - اختلال التوازن الحركي بين العوامل الذاتية والعوامل الخارجية

وهناك سببا آخر يأتى فى مقدمة الأسباب الرئيسية المؤدية الى سوء فهم المثقفين الوطنيين فى البلدان النامية والمتخلفة للواقع الذى يعيشون فيه والاختفاق فى تقدير امكانياته بدقة والاعتماد عليها كأساس جوهري لعملية

التحول ، وبالتالي العجز عن الوفاء بمهامهم التاريخية والطبقية الصحيحة ، ويتمثل في حالة التوازن المختل للمسار المتصاعد للثورة والفكر التقدمي في العالم بصفة عامة ، والذي لا تساهم فيه مجموعة الشعوب النامية والمتخلفة الا بنصيب متواضع جدا ، لا يتناسب مطلقا وحجمها البشري وامتدادها الجغرافي ونوع مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والقومية المتميزة .

حيث لم تدرس كل هذه القضايا والمشاكل وتبحث جيدا حتى الآن ، بما يتناسب وحجمها وطبيعتها وظروفها المتميزة وعلى أسس علمية لا من جانب الباحثين الوطنيين والمثقفين الثوريين من أبناء هذه المجتمعات ولا من غيرهم من المتخصصين في المجتمعات الاشتراكية ذات النهج والتجارب الثورية الناجحة والمتقدمة والتي يأتي الاتحاد السوفيتي في طليعتها ، والذين أغنو تجاربهم الثورية بكل ما تحتاج اليه من الأبحاث والدراسات والأبعاد النظرية والعملية المختلفة ، ونقلوها بكثافة وغزارة الى غيرهم من أبناء الشعوب الأوربية والرأسمالية وأبناء الشعوب النامية والمتخلفة على السواء ، والذين هم حقيقة في أمس الحاجة اليها لكي يسترشدوا بها في نضالهم ضد ألوان القهر الاجتماعي والطبقي من جهة وكل مظاهر التخلف الاجتماعي من جهة أخرى .

ان المدد الغزير والنشط لمفاهيم الاشتراكية العلمية ونجاربها الثورية الناجحة في مجموعة البلدان الاشتراكية المتقدمة وبعض الدول المحدودة في آسيا وأمريكا اللاتينية كالفيتنام وكوبا قد أمد المفاهيم والأبعاد النظرية للاشتراكية العلمية وتطبيقاتها الناجحة والفنية بألوان التجارب والخصوصيات الذاتية المتميزة من بلد لآخر ، وزادها غنسا وعمقا وخصوصية على كل المستويات النظرية والعملية والشمول .

وأمام كل هذا كان على المثقفين الوطنيين في كل بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أن يجيدوا الإمساك بدقة ومهارة بين خيارين اثنين لا ينفصل أحدهما عن الآخر أو يقوى على الاستمرار بدونه ، وهما خيار البحث في عمق الواقع الاقتصادي والاجتماعي والحضاري الذي يعيشون فيه بصبر وتواضع للكشف عن خصوصياته وامكانياته الذاتية في عملية النضال والتحول والانطلاق منها كبعد استراتيجي وذلك هو الخيار الأساسي الأول ، أما الخيار الثاني فهو يتمثل في الاستيعاب الجيد لكل المفاهيم العامة والأساسية والشمولية للنظرية الاشتراكية العلمية وتجاربها التطبيقية

الناجحة والاسترشاد بها بذكاء وحسن تصرف كتقريب ثانى ، وبما يخدم فى الأساس قضية الخيار الأول وييسر مهمته من أقرب الطرق وبأقل التكاليف وفى أسرع وقت ممكن وبغير ضجيج .

لأن المثقفين الثوريين - كما يقول بوتومورو - يكتسبون مزيدا من القوة عن طريق تبني الماركسية كعقيدة سياسية وتكوين الأحزاب الشيوعية والمنظمات المشابهة التى تجعلهم على صلة وثيقة بالعمال الصناعيين وفقراء الفلاحين بصفة عامة (١٥) .

لقد كان ذلك وما يزال هو المفروض الا أننا اذا ما أردنا أن نراجع ما حدث وما يزال يحدث بالفعل فى موقف المثقفين الوطنيين فى البلدان النامية والمتخلفة ازاء هذه القضية الهامة لوجدنا من الوقائع والممارسات ما لا يبعث على التفاؤل تجاه هذه القضية حتى الآن ، فاذا ما تذكرنا أن عهد المثقفين الوطنيين والثوريين بالفكر العلمى والنظرية العلمية والتزامهم الناجز والحاسم بها كطريق للنضال والتحول نحو الأفضل ما يزال جديدا وغضا ولم يتجاوز فى كثير من الحالات حدود التوجه الجاد وعلان الرغبة الصادقة ، وذاك هو أحد الخيارين السابق ذكرهما ، الا أن اقتدار هؤلاء المثقفين على استيعاب واقعهم الاجتماعى والتاريخى والقومى والثقافى على أسس علمية والكشف عن خصوصياته وامكانياته الذاتية فى عملية النضال والتحول - وهو الخيار الأساسى الأول المشار اليه سابقا - ما يزال أمرا بعيد المنال ومن اختصاص المستقبل القريب فى أحسن الأحوال ، بالرغم من أن هذا الأمر هو مسألة مصيرية لا بديل عنها ولا خيار فى سواها .

فلقد أكد لينين منذ البداية أن المسألة ليست هى « أن نخترع ثقافة بروليتارية جديدة » بل هى أن ننمى ونطور أبهى النماذج والتقاليد وحصيلة الثقافة الموجودة من وجهة النظر الماركسية عن العالم وأوضاع حياة البروليتاريا ونضالها (١٦) .

ذلك أن المثقفين الوطنيين فى البلدان النامية والمتخلفة وهم يناضلون ويتحركون بجسدية من أجل إثبات وتأكيد توجههم العلمى الجديد فانهم

(١٥) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ص ١١٣ .

(١٦) راجع على باديب : ثقافتنا الوطنية وآفاق تطورها : فى كتاب مناقشات حول الثقافة

اليمنية ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

يحاولون اثبات وتأكيـد كل ذلك من خلال اختيار بعد أحادي النزعة ، وهو التركيز على استيعاب المفاهيم النظرية العلمية العامة والالمام الجيد بتطبيقاتها العملية الناجحة هنا وهناك وحسب ، فيما يشبه عملية التعلم وتوسيع المدارك الثقافية والشخصية البحتة أو الجماعية الصغيرة (تجمعات سياسية صغيرة متعددة) واكتساب أدبيات ثقافية معينة في الفكر لا تختلف كثيراً في تأثيرها وفعاليتها في المجتمع عن أى أدبيات لفوية أو فنية أو أخلاقية أخرى ، في المجتمع الا من حيث المجال فحسب ،

وهم - أى هؤلاء المثقفون الوطنيون في هذه المرحلة بالذات - لا يدبرون ظهورهم تجاه الواقع والعدول عن تحمل أعباء ومشاق البحث فيه باعتباره البعد الحقيقي والحاسم لصدق توجههم الجديد فحسب بل غالباً ما يميلون الى ازدرائه بالفعل واصدار أحكام مسبقة وسطحية جداً ومثقنة بالجهالة والأناية حيناً ، وسوء الرؤية والمراهة الذهنية أحياناً كثيرة ، كالقول مثلاً بأن الواقع المتخلف بكل أبعاده قضية سلبية ينبغي تجاوزها فوراً بعملية ثورية ناجزة ، وأن اللجوء الى مداراته حتى يتجاوز نفسه بنفسه ، هو نوع من السلبية وتضييع الوقت في ما لا طائل منه ، أو القول مثلاً بأن الحاضر والماضى برمته هو تركيب رجعى متخلف بالكامل وأن التعامل معه أو البحث عن عوامل ايجابية فيه هو نوع من التراجع والخضوع له ، ان لم يكن سلوك رجعى في حد ذاته ٠٠٠ الخ . متجاهلين أن المثقف الثوري - كما يقول لينين - يصبح مجرد دعى سخيـف اذا لم يتمثل وجدانه جميع المعارف التي كدسها العلم البشر ٠٠٠ والتي لا يمكن للمرء بدون معرفتها أن يكون انساناً مثقفاً(١٧) .

وحتى يقنع مثل هؤلاء المثقفين أنفسهم على الأقل بمثل تلك المقولات الشوهاء والأحكام المتعسفة ، فانهم يضيفون القول : بأنه ما دامت قد توفرت لدينا من المفاهيم والأبعاد النظرية والتجارب العملية الكثيرة لقوانين التحول الاجتماعي التي أثبتت نجاحها هنا وهناك ، فلماذا نضيع الوقت ونهدر الامكانيات في تجريب المجرب من باب تحصيل حاصل .

والحقيقة أن مثل هؤلاء المثقفين رغم صدق وطنيتهم لا يبحثون من خلال مثل هذه المبررات والتفسيرات اللانورية واللاعلمية عن حقيقة معينة بقدر

ما أنهم يبحثون من خلالها عن مبرر سخيف لعجزهم عن استيعاب واقعهم وظروفه الذاتية والموضوعية والتوضيحية الفعلية في سبيله ، ولقد كان لينين يحذر المثقفين الوطنيين والثوريين من مثل هذا الفهم والتصرف البرجوازي المشوب بالمثالية بالقول : انكم تقتربون خطأ جسيما اذا ما شئتم أن تستنتجوا أنه بالامكان أن يصبح المرء شيوعيا دون استيعاب المعارف التي كدسها العلم البشرى ، ومن الخطأ التفكير بأنه يكفى استيعاب الشعارات الشيوعية(١٨) .

وعلى العكس من ذلك ففي معظم البلدان النامية - كما يقول بوتومورو - قد تكون الافكار التقليدية أكثر قوة وأشد انسجاما مع الماركسية .٠٠ لكن تأثير المثقفين الثوريين قد يظل ضعيفا ، أما لوجود سلطات حاكمة فعالة تقم سياستها على المذاهب القومية أو اللبرالية ، وأما لأن المثقفين معزولين عن بقية السكان نتيجة ثقافتهم الغربية .٠ وقد لا يمثل المثقفون في بعض المواقف جماعة سياسية فعالة على الاطلاق(١٩) . وهكذا تنقلب المقاييس العلمية والنضالية الحققة في أذهان مثل هؤلاء المثقفين رأسا على عقب رغم صدق توجههم الوطني ونواياهم الطيبة الى نزع شوفينية خطيرة ، وتشويه اجتماعي وسياسي واضح ، ينتهى بكل قضيتهم وما يحلمون به الى ما يشبه الميكروب الغريب في الجسم الذي تعمل كل أعضاؤه على محاصرته والتخلص منه تلقائيا .

وهناك أكثر من سبب وأكثر من عامل حقيقي يكمن وراء هذا الموقف أو التقدير الخاطئ للواقع من قبل معظم المثقفين الوطنيين في البلدان النامية والمتخلفة وعدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم ازاء هذا الواقع حتى الآن ، يأتي في مقدمتها تعدد المصاعب والمشقات الحقيقية التي يصطدمون بها عند أول خطوة في التعامل مع واقعهم الاجتماعي والتاريخي والقومي وما يتطلبه منهم من صبر ومثابرة وتوضيحية غير محدودة في التنقيب والبحث والدراسة المستفيضة لواقعهم وخصوصياته وصولا الى فهمه فهما علميا وتاريخيا ناضجا وتأكيدهم التوري والتقدمي الجديد من خلال ذلك ، حيث ما تزال مثل هذه المهمة هي أكبر من حدود طاقتهم وامكانياتهم الحقيقية واستعداداتهم الذاتية في الوقت الحاضر على الأقل ، رغم أن الوفاء بمثل

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(١٩) بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ص ١١٥ .

هذه المهمة لا يشكل البرهان الحقيقي على تأكيد وجودهم كطلائع ثورية جديدة لطبقات ثورية فحسب بل ان توفر مثل هذا الأمر يشكل المدخل التاريخي الأول للحاسم في عملية احداث تحول اقتصادى واجتماعى ثورى وتاريخى حاسم بغير بديل .

فلقد أكد لينين على هذه الحقيقة في المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية قائلاً : يجب أن نفهم كياننا الاقتصادى خلال عملية العمل ذاتها مجربين للنظم المتنوعة مراقبين لعملها ، مختبرين اياها بالخبرة الجماعية الصامة للشعب العامل ، وفوق ذلك كله بنتائج العمل ، يجب أن نفعل ذلك خلال عملية العمل ذاتها (٢٠) وفى كل مرة كانت الثورة تتقدم خطوة الى الامام كان لينين يصرخ بفرح وتواضع : لقد بدأنا نتعلم ايها الرفاق وما يزال علينا أن نتعلم الكثير لأن تجربتنا هي الأولى من نوعها في التاريخ (٢١) .

الا أن المثقفين الوطنيين في المجتمعات المتخلفة يلجأون بدلا من ذلك وبدافع من العجز والشح في التضحية وانعدام الصبر والمثابرة المصرية ومغالطة الذات أحيانا في محاولة اثبات هويتهم الاجتماعية والسياسية كتقدميين ثوريين ، يلجأون الى الاسراف في التشجيع لبعض العوامل الثانوية في النضال الوطنى والتضخيم من حجمها أكثر من اللازم والتورط في طرحها وكما لو كانت هي جوهر المشكلة وجوهر الحل فى الوقت نفسه ، كالجدل العميق حول بعض القضايا النظرية البحتة ووجهات النظر الفردية والجماعية المتباينة الى هذا الحد أو ذاك ... الخ .

ذلك أن قراءة كتابا معقدا في السياسة والفلسفة او غير ذلك والمجادلة فيه ومن خلاله فى قضايا نظرية بحتة بلا كلل ما يزال بالنسبة للمثقف الوطنى في بلد متخلف هو أيسر عليه وأقرب الى نفسه ألف مرة من أجل اثبات وطنيته من أن يقوى على مفارقة المدينة والوظيفة الناعمة والعودة الى أسرته وقرينته من جديد والبحث فيما اذا كانت هناك عادة شعبية ما حسنة فى حياة الفلاحين يمكن تطويرها والانطلاق منها فى خدمة النضال والتحول ، وأخرى سيئة يمكن محاصرتها والتغلب عليها من خلال الناس أنفسهم والعمل

(٢٠) راجع مجلة الطلبة المصرية عدد ابريل ١٩٧٠ ص ٧٢ (عدد خاص عن لينين في الذكرى الخمسين لوفاة) .

(٢١) حمود العودى : المنطور العلمى للثقافة . طبعة القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٨٧ و ٨٨ .

معهم وبهم ، بصبر وتواضع وبعيدا عن الغرور والأنانية وفي هدوء بغير ضجيج وبلا ترف ذهني .

ذلك أن الماركسية - كما يقول لينين لم تطرح جانبا على الاطلاق أئمن مكتسبات العهد البرجوازي ، بل بالعكس ، استوعبته وأعادت صياغة كل ما كان ذا قيمة في تطور الفكر البشري والثقافة البشرية خلال أكثر من ألف عام . . . ويضيف مؤكدا : لا اختلاق لثقافة بروليتارية جديدة ، بل تطوير خبرة نماذج وتقاليد ونتائج الثقافة الموجودة (٢٢) .

فوسائل التشقيف والاعلام والنشر والدراسات المكثفة عن المفاهيم النظرية العلمية والتجارب الاشتراكية والتقدمية الناجحة جملة وتفصيلا في المعسكر الاشتراكي بصفة عامة ، وفي مقابل الندرة ، ان لم يكن الانعدام شبه التام لمثل هذه الدراسات والوسائل بالنسبة لمجموعة الشعوب النامية والمتخلفة - على نحو ما سبقت الإشارة في مكان سابق من هذا البحث - قد ساعد الى حد كبير على اختلال التوازن بين العوامل الداخلية والذاتية والعوامل الخارجية بصفة عامة ، وبين ما هو رئيسي وثانوي في تركيب أولويات النظام الوطني في هذه الشعوب وبين مثقفها الوطنيين على وجه التحديد . حيث صارت كثير من القضايا الجوهرية تبدو وكأنها مقلوبة على رأسها ، وتحل القضايا التكتيكية محل القضايا الرئيسية والعوامل الثانوية محل العوامل الرئيسية في كثير من الأمور على نحو ما سبقت الإشارة ، ففي اليمن مثلا نجد الآن - كما يقول عبدالفتاح اسماعيل - أن أكثر مثقفينا ولعا بالثقافة والأدب يفهمون جيدا ما يدور من جديد على الصعيد الثقافي في الوطن العربي والخارجي ، ويفهمون أيضا أدبيات الاشتراكية العلمية ، لكنهم لا يعطون اهتماما ولا يوجهون جهودهم الثقافية لمعرفة ثقافتهم الوطنية . . . فغالييتهم ما يزالوا يعانون من فقر في هذا الجانب ، بينما نجد أن كبار

المثقفين الاقطاعيين والرجعيين - وهم ضد كل تطور وتقدم ثقافي - هم حفظة للتراث الكلاسيكي اليمني في التاريخ والأدب(٢٣) .

وبعد ، فإن البعض قد ينتظر منا أن نبدأ بتعداد أسباب النجاح وتحليلها كما فعلنا في تحليل أسباب العجز والتعثر ، ونحن لا نرى ضرورة لذلك بأي حال لأن ادراك الخطأ والوعي به هو نصف الطريق الى الحل والنجاح ان لم يكن هو النجاح الحقيقي نفسه ، لأن ما بعد معرفة الطريق الصحيح وتحديد معالمه بدقة هو أمر يهم السائرين عليه أكثر من غيرهم والألف ميل يبدأ بخطوة واشعال شمعة خير من لمن الغلام .

(٢٣) عبد الفتاح اسماعيل : في كتاب مناقشات حول الثقافة اليمنية ، دار ابن خلدون

المراجع

- لينين : فى الثورة والثورة الثقافية ، دار التقدم ، موسكو .
- حمود العودى : المنظور العلمى للثقافة ، دراسة خاصة عن المجتمع اليمنى ، طبعة القاهرة ١٩٧٧ .
- د. محمد الجوهري : غلم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الاولى ١٩٧٨ .
- عدد من المثقفين اليمنيين : مناقشات حول الثقافة اليمنية ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- د. محمد على محمد وآخرون : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٧٤ .
- د. دورسون : نظريات فى الفولكلور المعاصر ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور حسن الشامى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ١٩٧٢ .
- د. محمد نبيل السمالوطى : علم اجتماع التنمية ، دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .
- حمود العودى : التراث الشعبى وعلاقته بالتنمية فى البلاد النامية ، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمنى ، مركز الدراسات اليمنية ، ١٩٨٠ .
- مجموعة من العلماء السوفيت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ، ترجمة الدكتور داود حيدو ومصطفى الدباس ، الطبعة الثانية ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٤ .
- بوتومورو : الصفوة والمجتمع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ .
- لينين : المؤلفات ، المجلد السابع .

- روجيه جارودي : النظرية المادية في المعرفة ، تعريب ابراهيم قريط ، دار دمشق للطباعة والنشر .
- نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع نشأتها وتطورها ، ترجمة الدكتور محمود عودة وزملاؤه ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الخامسة ١٩٧٨ .
- س. ي. بوبوف : نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر ، ترجمة نزار عيون السود ، دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٧٣ .
- موريس دوفرجه : مدخل الى علم السياسة ، ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي ، دار دمشق للطباعة والنشر ١٩٦٧ .
- لينين : كتاب ما العمل ، دار التقدم ، موسكو .
- رودلفو استافنهاغن : الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، نقله الى العربية ناجي أبو خليل ، دار الحقيقة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ .
- بول بايرونك : مازق العالم الثالث ، ترجمة ونشر دار الحقيقة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٣ .
- د. محمود الكردي : التخلف ومشكلات المجتمع المصري ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ .
- د. أحمد شلبي : الديانة الهندية واليهودية والمسيحية والاسلام ، سلسلة مقارنة الأديان من أربعة أجزاء ، دار نهضة مصر ، طبعة ١٩٧٧ .
- سلطان أحمد عمر : نظرة في تطور المجتمع اليمني ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠ .
- عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية ، دار الفارابي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ .
- الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن : سلسلة وثائق : دار بن خلدون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ .

- د. سيد عويس ، حديث عن الثقافة ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، ١٩٧٠ .
- فردهولايڊ : الصراع السياسى فى الجزيرة العربية (اليمن - السعودية - عمان) دار ابن خلدون ، بيروت ، ترجمة حازم صاغيه وسعد معيو ، ١٩٧٨ .
- حمود العودى : التنمية وتجربة العمل التعاونى فى اليمن ، طبعة القاهرة ، ١٩٧٧ .
- لجنة من تنظيم الضباط الأحرار : أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، دار الكلمة ، صنعاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ .
- هارولد انجرمان : اليمن الحكام والثورات ، طبع فى بريطانيا بالعربية ، عام ١٩٦٢ .
- عبد الله جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .
- الجهاز المركزى للتخطيط صنعاء : كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٦ .
- مجلة عالم الفكر الكويتية : عدد ابريل - مايو ١٩٧٩ (عن الاغتراب)
- محمد يحيى الحداد : تاريخ اليمن السياسى ، عالم الكتب المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٦ .
- عبد الله الكميم : مؤشرات المستقبل التعليمى واختلال توازنه فى الجمهورية العربية اليمنية ، مقال فى مجلة الغد اليمنية ، عدد يناير - فبراير ١٩٧٨ .
- حمود العودى : نحو رؤية وقراءة جديدة للتاريخ والتراث ، دراسة فى مجلة الغد اليمنية ، عدد مارس - ابريل ١٩٧٨ .
- د. محمود اسماعيل : الحركات السرية فى الاسلام ، مؤسسة روزاليوسف بمصر .
- عبد الله الأصنحج : كتيب هذا موقفنا ، الصادر عن حزب الشعب الاشتراكى فى عدن عام ١٩٦٣ .
- عادل رضا : ثورة الجنوب تجربة النضال وقضايا المستقبل ، دار المعارف المصرية ١٩٦٩ .

- مقررات المؤتمر الرابع للجبهة القومية ، مارس ١٩٦٨ •
- لينين : الى الفلاحين الفقراء ، دار التقدم ، موسكو •
- لينين - ماركس - انجلز : الماركسية ، دار التقدم ، موسكو •
- مجلة الطبيعة المصرية عمدة ابريل ١٩٧٠ (عمدة خاص عن لينين في الذكرى الخمسين لوفاته) •